

الدّراسة النّظرية للتّغيير في السّياسة الخارجيّة:

نحو إطار عمل صوري/ مفهومي جديد.

THEORITICAL STUDY OF CHANGE IN FOREIGN POLICY: TOWARDS A NEW CONCEPTUAL FREAMEWORK.

بلقاسم بن ضيف الله *

Belkacem Bendifallah¹

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر). belka_is@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/11/12

تاريخ القبول: 2019/10/17

تاريخ النشر: 2019/12/18

ملخص:

تعالج هذه الدّراسة؛ مفهوم "التّغير" كسمة مميّزة لظاهرة "السياسة الخارجيّة" بعد الحرب الباردة. فالتّغير أضحى في العقود الثلاث الأخيرة أبرز الخصائص التي تمتاز بها "السياسة الخارجيّة" عن غيرها من ظواهر العلاقات الدّولية؛ الأمر الذي يفرض علينا إيلائها الإهتمام العملي. لذا تمّ إعداد هذه الدّراسة، لبحث المقصود بـ: "تغير السياسة الخارجيّة" ومناقشة أدوات دراستها. كمحاولة منا لإزالة اللبس والغموض اللذان اكتنفا، ولا زالا يكتنفان ظاهرة "التّغير في السياسة الخارجيّة"؛ في جانبها الواقعي (التمظهر الحداثي)، والنّظري- المنهجي (الدّراسة العلميّة).

كما تعتبر هذه الدراسة؛ بمثابة عرض نحو التأسيس لـ: "إطار عمل صوري/ مفهومي" جديد، من شأنه تسهيل دراسة التّغيرات التي طرأت على السياسات الخارجيّة للدول بعد الحرب الباردة. فصعوبة الإعتماد على "النّماذج العلميّة" المستعملة في هذا المجال منذ عقود لقصورها النّظري من جهة، والخصوصية التي عرفت بها السياسة الخارجيّة لدول العالم بعد نهاية الحرب الباردة من جهة ثانية؛ يفرض على الباحثين اعتماد "إطار عمل مفاهيمي" خاص، كآلية أكثر مرونة من "النّماذج العلميّة"، في دراسة التّغير في السياسة الخارجيّة للدول.

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجيّة، تغير السياسة الخارجيّة، نموذج تعديل المسار، تشارلز هيرمان، توماس نيكلاسون.

Abstract:

This study concerns the concept of "Change" as a hallmark feature of the « foreign policy » after the Cold War. In the two last decades Change has become, the most prominent characteristic of foreign policy, compared to other phenomena of international relations. This matter requires from us, to grant it a practical attention. This is the reason why this study has been fulfilled, in order to search the meaning of the « Foreign Policy Change » and the tools for studying it. This is an attempt from us to remove the confusion and ambiguity that have surrounded and still surround the phenomenon of change in foreign policy, in both its Realistic (Factual Phenomenology) and Theoretical –Methodological aspects.

This study is also considered as a presentation towards the constitution for: A new conceptual frame which aim is to facilitate the study of changes that occurred on foreign policies of countries, after the Cold War. It is difficult to rely on the « Scientific Models » used in this field for their theoretical shortcomings, on one hand and the specificity of the world countries' foreign policy after the end of the Cold War, on the other hand. It is required to use a "Special Conceptual Frame" as a more flexible mechanism than the « Scientific Models » to study the change of foreign policy, for Countries.**Keywords:** foreign policy; foreign policy change; changing course model; Charles Hermann; tomass niklasson.

*المؤلف المرسل

عديدة ومتنوعة هي الكتب والمقالات العلمية التي تناولت بالدراسة والتحليل موضوع "السياسة الخارجية" في العلاقات الدولية المعاصرة (**CONTEMPORARY INTERNATIONAL RELATIONS**)؛ إذ شكّل هذا الموضوع مجال بحث خصب وخاص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى ثمّ الحرب العالمية الثانية، لاقتزانه بظاهرتي الحرب والسلم في العلاقات الدولية.

إذ تعتبر الكتب التي عاجلت قضايا "السياسة الخارجية" أو بعدا منها، من أكثر الكتب شهرة، مبيعا، وتأثيرا في عالم اليوم، مقارنة بغيرها من مجالات وموضوعات البحث في العلاقات الدولية المعاصرة. حيث توضح المسوح الوصفية الشاملة لعديد الأعمال العلمية المنشورة (كتب، مقالات، مجلات، تقارير فرق البحث ومراكز الفكر والدراسات... إلخ) وأكثرها شهرة ومبيعا حول العالم في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والتي كان لها تأثير كبير في تشكيل الأنساق الفكرية وتصورات صناع القرار في الدول -تحديدا منها الغربية- حول أحداث الواقع الدولي، أو التأثير على مجريات تلك الأحداث في اتجاه محدد، ابتداءً من الحرب العالمية الأولى إلى ما بعد الحرب الباردة؛ أن أبرزها وأشهرها على الإطلاق هي تلك التي تعلقت بدراسة، بشكل كلي أو جزئي، زاوية من زوايا السياسة الخارجية للدول.

في تقاريرها الأسبوعية التي دأبت على إصدارها منذ أبريل من عام 1941م، لأكثر الكتب مبيعا وشهرة في مجال الفكر والعلوم بالولايات المتحدة الأمريكية؛ صنفّت جريدة "نيويورك تايمز" (**THE NEW YORK TIMES**) عبر برنامجها (**THE NEW YORK TIMES BOOK REVIEW**)، كتب "السياسة الخارجية" من أكثر الكتب اقتناءً وإقبالا عليها من طرف النخب المثقفة وطلبة الجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية خلال العقدين الماضيين. فمن بين (07٪) من مجموع الكتب العلمية والفكرية التي عنيت بدراسة وتحليل الظواهر المتصلة بالشؤون السياسية الداخلية والخارجية للدول التي صنفّت في إحصائيات (2017/1997م)، مثلت منها تلك المرتبطة بشؤون السياسة الخارجية نسبة (54٪).⁽¹⁾ ما يؤشر على الكم الكبير للمؤلفات التي تعنى بدراسة وتحليل شؤون السياسة الخارجية والموضوعات المتصلة بها من ناحية، والأهمية التي تحتلها الشؤون الدولية ضمن الاهتمامات الفكرية للطبقة المثقفة وطلبة الجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى.

فضلا عن ذلك، تتبوؤ الدوريات العلمية والفكرية العالمية التي تعنى بتحليل ومناقشة الظواهر الدولية المتصلة بالسياسة الخارجية: كالسياسات الخارجية للقوى الكبرى، التعاون الدبلوماسي الدولي، النزاعات والحروب الدولية، دراسات الاستخبارات... إلخ، ترتيب قائمة أشهر الدوريات في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وأكثرها

(1): "THE NEW YORK TIMES BOOK REVIEW : BACK ISSUES"; VIEWED IN: 2018/05/12; IN: https://www.nytimes.com/2014/07/29/books/review/the-new-york-times-book-review-back-issues.html?action=click&contentCollection=review®ion=supplemental&module=books-info-for-front&contentPlacement=7&pgt_type=sectionfront

مبيعا. إذ تحتل الفصلية الأمريكية الشهيرة "السياسة الخارجية" (FOREIGN POLICY) التي دأب على إصدارها الكاتب والمفكر الأمريكي المرموق "صامويل هانتنغتون" (SAMUEL HUNTINGTON) منذ سنة 1970م، صدارة أشهر المجلات الإخبارية والفكرية الأميركية المتخصصة في القضايا العالمية والأحداث الدولية الزاهنة، والسياسة الخارجية الأميركية؛ كما تشتهر بمقالاتها التحليلية لكتاب ومفكرين فاعلين ومؤثرين في الساحة الفكرية الأمريكية، ما صنفها ضمن أحد المراجع الهامة للسياسيين وصانعي القرارات في تشكيل صور فكرية حول تفاعلات ووقائع المسرح الدولي .

يعكس الاهتمام المتنامي بالقضايا الأونطولوجية المتصلة بالسياسة الخارجية للدول من لدن الباحثين، حجم التطور الذي عرفته الدراسة العلمية للسياسة الخارجية كحقل معرفي ولید، منذ بروزه كمجال دراسة فرعي في العلاقات الدولية بعد الثورة السلوكية التي عرفتها العلوم الإجتماعية ككل، أواخر خمسينيات القرن الماضي. فقد ساهمت تلك الثورة في التأسيس لمرحلة جديدة من مراحل دراسة السياسة الخارجية؛ محوراً تجاوز "السرديات الكبرى" (META-THEORIES) التقليدية التي تقوم على وصف السلوكيات الخارجية للدول بالتركيز على دراسة تاريخها الدبلوماسي، إلى الاستفادة من الأدب النظري المستحدث في العلوم الإجتماعية الأخرى لتفسير السياسات الخارجية للدول، بفتح المجال للبحث في "العوامل المفسرة" (EXPLANATORY FACTORS) لاعتماد الدول لسياسات خارجية ذات توجهات محددة تجاه دول أخرى، أو في قضايا معينة؛ في إطار توظيف "نظريات المدى المتوسط" (MIDDLE RANGE THEORIES) لفهم السياسة الخارجية، بفهم "كيف تصنع الدولة سياستها الخارجية؟" (HOW A STATE MAKES HER FOREIGN POLICY?)⁽¹⁾

مع هذه النقلة النوعية في دراسة "السياسة الخارجية" والقضايا الفرعية المتصلة بها، تعددت الموضوعات التي عنيت بالدراسة والبحث من قبل الباحثين المهتمين بالسياسة الخارجية، وتعددت معها الأدوات المستعملة في التحليل. فقد ركزت فرق البحث الأولى التي أنشئت في هذا الإطار على دراسة "عمليات صنع القرار" (DECISION MAKING PROCESSES) التي تحدث على المستوى المحلي، كمدخل لفهم الديناميات التي تحكم جنوح بعض الدول لسلوك أفعال واعتماد خيارات محددة في سياستها الخارجية خلال فترة تاريخية معينة، كالأعمال التي طرحها كل من "ريتشارد سنايدر" (R. SNYDER) "ه. و بروك" (H.W

(1): VALERIE M. HUDSON; "FOREIGN POLICY ANALYSIS: ACTOR SPECIFIC THEORY AND THE GROUND OF INTERNATIONAL RELATIONS", MERSHON INTERNATIONAL STUDIES REVIEW, VOL. 39, NO.2, (OCT 1995); PP 209-238.

BRUCK "بورتن ساين" (**BURTON SPAIN**) وآخرون كثر من بعدهم؛⁽¹⁾ لتنصب اهتمامات الأخرى منها على المقارنة بين السياسات الخارجية للدول كآلية تمكين لفهم العوامل المنتجة لتوجهات محدّدة في

سلوكات الدُول الخارجية، كذلك التي طرحت في أعمل "جيمس روزناو" (**J.N ROSENAU**)،⁽²⁾ وأعمال **(EVENTS DATA ANALYSIS MOVEMENT)** التي طرحتها مجموعات بحثية عديدة بالولايات المتحدة الأمريكية. في حين اهتمت أخرى بتحليل الأدوار الوطنية للدول على المستوى الدولي الإقليمي والعالمي مع أعمال "كالفلي هولستي" (**KALEVI HOLSTI**)، ودراسة السياسة الخارجية للدول وعلاقتها ببيئتها الداخلية في أعمال "روبرت بوتنام" (**ROBERT PUTNAM**)،⁽³⁾ وأعمال فرق بحثية أخرى؛ متخذة بذلك الإستمرارية توجهها عاما في دراسة "السياسة الخارجية".

مع موجة التغييرات الحادة التي طرأت على "السياسات الخارجية" لعديد دول منظومة العلاقات الدولية منذ ثمانينيات القرن الماضي مثل الصين، روسيا الاتحادية، فرنسا، إيران وغيره من الدول. بدأ الأدب العلمي التقليدي في حقل السياسة الخارجية المتمحور حول دراسة قضايا الإستمرار يتراجع نسبيا، لصالح الموضوعات المستجدة على مستوى الساحة الدولية؛ أين بدأ "التغير في السياسة الخارجية" (**CHANGE IN FOREIGN POLICY**) يأخذ له مكانة متقدمة في الحقل المعرفي الوليد، مع أعمال الجيل الثاني والثالث من الباحثين المختصين في تحليل السياسة الخارجية، أمثال: "هولستي" (**HOLSTI 1982**)، "هيرمان" (**HERMANN**)،

(1): RICHARD C. SNYDER ET AL, FOREIGN POLICY DECISION MAKING (NEW YORK: FREE PRESS OF GLENCOE, 1962), PP 7-15.

(2): JAMES N. ROSENAU, "COMPARATIVE FOREIGN POLICY: FAD, FANTASY, OR FIELD?", INTERNATIONAL STUDIES QUARTERLY, VOL.12, N°3 (SEPTEMBER 1968) PP. 296-329.

(*) : من بين أبرز تلك الأعمال؛ نجد الأعمال التي نشرتها فرقة البحث التي تشكلت على مستوى "جامعة جنوب كاليفورنيا" (UNIVERSITY OF SOUTHERN CALIFORNIA) سنة 1976م برئاسة "تشارلز مكلاند" (McCLELLAND) (**CHARLES** تحت عنوان "تفاعلات الحدث الدولي" (**WORLD EVENTS INTERACTION SURVEY**)، والأعمال التي نشرتها فرقة البحث التي تشكلت على مستوى "جامعة كارولينا الشمالية" (UNIVERSITY OF NORTH CAROLINA) سنة 1980م برئاسة الأكاديمي "إدوار أزار" (EDWARD AZAR) والتي حملت عنوان: "بنك البيانات للصراع والسلام" (**CONFLICT AND PEACE DATA BANK**)، فضلا عن تلك التي نشرتها فرقة البحث التي تشكلت على مستوى "جامعة كارلتون" (CARLETON UNIVERSITY) سنة 1977م برئاسة "تشارلز هيرمان" (**CHARLES HERMANNE**) تحت عنوان: "البحوث المقارنة في أحداث الأمم" (**THE COMPARATIVE RESEARCH ON THE EVENTS OF NATIONS**)؛ و فرق بحث أخرى عُنيت بدراسة نفس الموضوع.

(3): ROBERT D. PUTNAM; "DIPLOMACY AND DOMESTIC POLITICS: THE LOGIC OF TWO LEVEL GAMES"; INTERNATIONAL ORGANIZATION JOURNAL; VOL. 42, NO. 3(SUMMER 1988) PP. 427-460.

الدراسة النظرية للتغير في السياسة الخارجية: نحو إطار عمل صوري/ مفهومي جديد
"روساتي" (ROSATI 1994)، "غوستافسون" (GUESTAVSSON 1998). فسجلت بذلك نقلة
نوعية ثانية في طبيعة الموضوعات التي عنت بالدراسة والبحث في "السياسة الخارجية" من قبل الباحثين، بعد الأولى التي
سجلت مع بروز الثورة السلوكية، أواخر خمسينيات القرن الماضي.⁽¹⁾
من أشهر المقاربات النظرية التي صنفت في إطار أدب "التغير في السياسة الخارجية"، تلك التي قدمها كل من
"تشارلز هيرمان" (CHARLES HERMANNE) ومن بعده "توماس نيكلاسون" (TOMASS NIKLASSON)
في أعمالهم المختلفة. إذ يُعتبر "نموذج تغيير المسار" (CHANGING COURSE MODEL)
الذي طرحه الأكاديمي الأمريكي "هيرمان"، أبرز "النماذج العلمية" المعتمدة في تحليل ودراسة ظاهرة
التغير في السياسة الخارجية وفق الرؤية التحليلية. وهو النموذج الذي أرسى قواعده في المقال الذي نشره سنة
1990م، في العدد الرابع والثلاثين من: "فصلية الدراسات الدولية" (INTERNATIONAL STUDIES QUARTERLY).
والموسوم بعنوان: "تغيير المسار: لما تختار الحكومات إعادة توجيه السياسة
الخارجية".

يقوم نموذج "هيرمان"، على افتراض أساس مؤداه: أن التغيرات التي تطرأ على السياسات الخارجية لدولة ما
بين الفينة والأخرى، لا تنفك أن تندرج ضمن إحدى أشكال/مسارات التغير الثلاث التالية: "التغير الهدي"
(GOAL CHANGE)؛ "التغير البرنامجي" (CHANGE PROGRAM)؛ إضافة لـ: "التغير
التوجيهي/ الإيجابي" (ORIENTATION CHANGE)، وهي تغيرات يحدد شكلها وطبيعتها حجم
التأثير الذي تمارسه العوامل المتصلة بالبيئتين الداخلية والخارجية، وضرورة الحاجة إلى اعتماد التغير في السياسة الخارجية
للدولة من عدمه.⁽²⁾

رغم الأهمية التحليلية التي يحتلها نموذج "تغيير المسار" الذي طرحه "هيرمان"، إلّا أن "إطار العمل الصوري/
المفاهيمي" الذي صمّمه "نيكلاسون"؛ يعدّ الأكثر توظيفاً من قبل الباحثين مقارنةً بالذي صمّمه "غوستافسون". وفيه
يرى أن أشكال التغير أو ما يسميه بـ: "درجات التغير" (DEGREES OF CHANGE) التي قد تطرأ
على السياسة الخارجية لدولة ما، تنحصر في ثلاثة أشكال؛ الأول منها يُعرف بـ: "التكيف"
(ADJUSTMENT)، ويشير إلى التغير الثانوي أو التكتيكي العادي، الفرعي الذي قد يمسُّ مجال من مجالات
تفاعل الدولة على المستوى الدولي. في حين ينسحب الشكل الثاني من أشكال التغير إلى ما يسميه بـ: "الإصلاح"
(RESTRUCTURING)، والذي يُعتبر تغيراً متوسطاً مقارنةً بالأول؛ إلى جانب "إعادة البناء" كشكل ثالث

(1): VALERIE M. HUDSON; FOREIGN POLICY ANALYSIS: CLASSIC AND CONTEMPORARY THEORY (USA: ROWMAN AND LITTLEFIELD; 2007), PP. 8–15.

(2): CHARLES F. HERMANNE, "CHANGING COURSE: WHEN GOVERNMENT CHOOSE TO REDIRECT FOREIGN POLICY", INTERNATIONAL STUDIES QUARTERLY, VOL.34, N°.1 (MARCH 1990), PP. 3-21.

من أشكال التغير، وهو أكثر أشكال التغير تطرفاً حسب "نيكلاسون"؛ فهو تغير جذري يطرأ على مختلف العناصر التي تتكوّن منها السياسة الخارجية للدول. (1)

تأتي هذه الدراسة؛ للوقوف على أبرز الجهود البحثية النظرية التي قدمت من طرف باحثي ومنظري "التغير في السياسة الخارجية". والتساؤل حول قدرة تلك المقاربات النظرية التي صُنفت منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي على تقديم تفسيرات علمية مقبولة حول العوامل المتصلة بالبيئتين الداخلية والخارجية التي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر في تغير وتحديد طبيعة وأشكال التغيرات التي تحدث على مستوى السياسات الخارجية للدول.

لهذا، فإنّ هذه الدراسة تقوم في عمومها على ثلاثة عناصر، نرموا من خلالها الوقوف على مختلف زوايا الموضوع محل البحث؛ العنصر الأوّل مخصّص لبحث المقصود بـ: "التغير في السياسة الخارجية" كخاصية مميزة لظاهرة السياسة الخارجية بعد تفسخ نظام الثنائية القطبية بنهاية الحرب الباردة بشكل عام، والثاني مخصّص للدراسة وتحديد مفهوم "النموذج العلمي" كأداة من أدوات التحليل المعتمدة في دراسة "تغير السياسة الخارجية" منذ عام 1982م تاريخ بداية الاهتمام بتغير السياسة الخارجية للدول، إلى جانب إبراز عناصر أهمّ "النماذج العلمية" المعتمدة في ذلك "نموذج تعديل المسار" الذي طرحه المنظّر الأمريكي "تشارلز هيرمان" قبيل نهاية الحرب الباردة. في حين خصّص العنصر الثالث والأخير لعرض وشرح "إطار العمل الصوري" المصمم في هذه الدراسة، كآلية لتجاوز مكامن الخلل والنقص المسجلة في "النماذج العلمية" النظرية والمفاهيمية المعتمدة لدراسة التغير في السياسة الخارجية على السواء، مع توطئة عامة عن المقصود بإطار العمل الصوري، وطرائق اعتماده في دراسة الظواهر السياسية المتناهية الدقة والتعقيد كظاهرة التغير في السياسة الخارجية.

المحور الأوّل: الإهتمام بدراسة التغير كموضوع بحث في السياسة الخارجية:

✦ **المطلب الأوّل: التغير كسمة مميزة لظواهر العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة:**

يُعتبر العديد من الباحثين والمختصّين في العلاقات الدولية على اختلاف انتماءاتهم الفكرية؛ أنّ التحولات التي عرفتها منظومة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة على مستويات مختلفة، أثّرت بشكل كبير في تغيير التقاليد العلمية التي كانت سائدة في دراسة بعض الموضوعات المحورية في عديد المجالات البحثية المنضوية ضمن حقل العلاقات الدولية، كموضوعي "الأمن" و"السياسة الخارجية".

الفرع الأوّل: التغير في دلالة ومضمون مفهوم الأمن:

فالذي كان متعارفاً عليه في مجال الدراسات الأمنية إلى غاية السنوات التي سبقت نهاية الحرب الباردة بقليل، أنّ مفهوم "الأمن" (SECURITY) المعتمد والمتداول استعماله في حقل العلاقات الدولية، كان يركز بشكل

(1): TOMAS NIKLASSON, REGIME STABILITY AND FOREIGN POLICY CHANGE: INTERACTION BETWEEN DOMESTIC AND FOREIGN POLICY IN HUNGARY 1956-1994 (SWEDEN: STUDENTLITTERAT EUR, 2006), pp 37-40.

الدراسة النظرية للتغير في السياسة الخارجية: نحو إطار عمل صوري/ مفهومي جديد

أساس على "الأمن" المرتبط بالدولة (الأمن الوطني)، الذي نظر ولازال ينظر له أنصار "التيار التقليدي" الذي يتزعمه "الواقعيون" (REALISTS) الأكثر دفاعاً عن فكرة اعتبار "الأمن"؛ بأنه: أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية الصلبة (الدول الأخرى بالدرجة الأولى). وأن ضمان تحقيق هذا "الأمن"، لا يكون إلا من خلال زيادة القدرات العسكرية للدولة، وإقامة تحالفات عسكرية ضمن الترتيبات الدولية العالمية والإقليمية القائمة. (1) إلا أن الذي ميز المسرح السياسي الدولي -الأممي بشكل خاص- من تحولات منذ نهاية الحرب الباردة؛ جعل من المفهوم التقليدي للأمن غير ذي معنى دلالي، وغير قادر على توصيف السلوكيات والظواهر الأمنية المركبة والمعقدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. ما دفع بمنظري العلاقات الدولية إلى البحث عن توسيعه وتعميقه، ليشمل إلى جانب المكون والعامل العسكري الصرف، العديد من جوانب وقطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الصحية، بل وحتى البيئية. ويمكن حصر التحولات التي أدت إلى هذا التغير، في مستويين اثنين هما: التحول على مستوى الفواعل في العلاقات الدولية، والتغير في طبيعة مهددات الأمن.

فقد عُرف عن الفترة التي بدأت مع التوقيع على "صلح وستفاليا" - أو ما يعرف أيضاً بـ: "اتفاق وستفاليا" - (PEACE OF WESTPHALIA) في 1648م إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918م؛ أن الدولة كانت فاعل وحدوي (UNITARY ACTOR) في العلاقات الدولية. بيد أن الأحداث التي شهدتها منظومة العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، والتي عززتها التحولات التي عرفت بعد نهاية الحرب الباردة؛ فسحت المجال لبروز فواعل جديدة غير دوليية غدا لها تأثير يضاهاى - بل ويفوق- في بعض الأحيان، تأثير الدولة الوطني في رسم سياساتها الداخلية والخارجية - مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية على المستوى "الفوق وطني" (SUPRANATIONAL)؛ والشركات المتعددة الجنسيات، وجماعات المخدرات والجريمة المنظمة، على المستوى "العبر/البين وطني" (TRANSNATIONAL)؛ إضافة للمجتمع المدني، والأقليات والجماعات الإثنية، والأفراد على المستوى "التحت وطني" (SUBNATIONAL)؛- ما قوّض بدوره حرية تصرف الدولة في تحقيق وظائفها الأساسية التقليدية الكبرى والصغرى (تحقيق أمنها والتوزيع العادل للثروة بين أفراد الشعب... إلخ) على حد سواء. (1)

مع هذا التغير؛ لم يعد من المجدي علمياً بل وحتى عملياً، تركيز الاهتمام على الدولة الوطني فقط كموضوع مرجعي لدراسة وتحليل ظاهرة "الأمن" في العلاقات الدولية المعاصرة؛ لأن الدولة تُعتبر وسيلة لضمان أمن الفرد والجماعات بضمان بقائهم وتحقيق رفاهيتهم، ولا يمكن أن تكون هي المعنية وحدها بالأمن. فالأمن المرتبط بالأفراد والجماعات، غدا محور اهتمام الدراسات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة أكثر من ذلك المرتبط بالدولة الوطني.

(1): PAUL D. WILLIAMS ET AL; SECURITY STUDIES AN INTRODUCTION (LONDON: ROUTLEDGE TAYLOR, 2008), PP 15-25.

(1): موسى الزغبى، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي (دمشق: منشورات إتحاد كتاب العرب، 2001)، ص 12-65.

التغير الثاني، فارتبط بعنصر التهديدات؛ وتمحور حول القضايا والإشكالات الأمنية الجديدة التي تواجهها الدول في عصر التقنية والعولمة، والتي تحُدُّ بشكل كبير من فاعلية أدائها الوظيفي وتؤثر على أمنها الوطني؛ كتنامي تأثير بعض الظواهر العبر وطنية (كالجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي، انتشار الأمراض والأوبئة، والفقر، والتلوث البيئي) وغيرها. الأمر الذي شكّل تهديداً مباشراً لأمن الأفراد والجماعات البشرية من ناحية، وجعل المهمة الأمنية التقليدية للدولة صعبة التحقيق (بل ومستحيلة في بعض الأحيان) من ناحية أخرى. (2)

ما حدا ببعض المختصين بالدراسات الأمنية مثل "دانييل بل" (DANIAL BELL) إلى تأكيد ذلك، بقوله:

**THE STATE WAS BECOMING TOO SMALL TO HANDLE
REALLY BIG PROBLEMS AND TOO LARGE TO DEAL
EFFECTIVELY WITH SMALL ONES** (3)

"[أن] الدولة أضحت [في عالم ما بعد الحرب الباردة] أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى، وأكبر من أن تتعامل بفاعلية مع المشكلات الصغرى".

فالتهديد العسكري التقليدي الخارجي (المتعلق بأمن الحدود الوطنية للدول)، لم يعد مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة في عالم ما بعد الحرب الباردة (مثلاً يفترض ذلك أنصار التيار الواقعي)، بل أصبحت الدولة تواجه أنماطاً عدّة من مصادر التهديد، والتي ليست بالضرورة عسكرية. فالتغيرات التي عرفتها منظومة العلاقات الدولية على هذا المستوى منذ نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي من جهة والشرقي من جهة أخرى، أسهمت بشكل كبير في إرساء أسس جديدة لمفهوم الأمن في العلاقات الدولية؛ حيث ارتبط مدلول هذا المفهوم بالتحدي والتهديد، فالدولة في عالم ما بعد الحرب الباردة أضحت تواجه أنماطاً عدّة وجديدة من مصادر التهديد التي تتجاوز بقدرة تدميرها الأنماط التقليدية التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة وقبلها، والقوة العسكرية لم تعد كأداة لتحقيق الأمن، ذات فاعلية في مواجهة تلك الأنماط الجديدة من التهديد، التي تفوق آثارها التدميرية الآثار التدميرية للتهديدات التقليدية العسكرية المباشرة.

الفرع الثاني: التغير في دراسة السياسة الخارجية:

أمّا فيما يتعلق بالتغير الذي طرأ على "السياسة الخارجية"؛ فانحصر في الانتقال من الإهتمام بالدراسة المقارنة التي سادت فترة خمسينات وستينات القرن الماضي، إلى الدراسة التحليلية؛ ومنه إنتقال الإهتمام من الدراسة الكلية/الكلاسيكية (HOLIST) للسياسة الخارجية إلى الدراسة الجزئية. كانعكاس مباشر لتأثير الأحداث الدولية التي

(2): DAVID A.SALDWIN, "THE CONCEPT OF POWER, REVIEW OF INTERNATIONAL STUDIES", VOL.23 (1997), PP 5-26.

(3): MIJARUL QUAYES, "WHETHER THE STATE? PRESSURES FROM ABOVE, BELOW AND THE FLANK", IDENTITY; CULTURE AND POLITICS, VOL. 10, N°.1(JULY 2009), PP 90-120.

الدراسة النظرية للتغير في السياسة الخارجية: نحو إطار عمل صوري/ مفهومي جديد
سادت إبان تلك الفترة على السياسات الخارجية لعديد دول العالم؛ كجمهورية الصين الشعبية، الإتحاد السوفياتي،
ودول أوروبا الغربية.

◀ العنصر الأول: الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية: ما المقصود بها؟

تفرّع السياسة الخارجية المقارنة كموضوع فرعي للدراسة، عن المقارنة في حقل العلوم السياسية بشكل عام،
والتي ترجع في تاريخ ظهورها إلى النصف الثاني من خمسينات القرن الماضي (فترة ما قبل الثورة السلوكية)، عبر ما
كان يعرف بدراسة الحكومات المقارنة. والتي كان الإهتمام فيها منصباً بشكل أساسي على اعتماد المقارنة "كآلية
تمكين" لدراسة الحكومات على مستوى مؤسساتها الرسمية (الحكومات، البرلمانات، المجالس الدستورية... الخ) وغير
الرسمية (مؤسسات المجتمع المدني؛ كالأحزاب السياسية، ... الخ) - دراسة دستورية قانونية-؛ لاقتران علم السياسة في
تلك الفترة من الزمن بعلم الدولة. (1)

وقد عرفت الدراسة المقارنة للظواهر السياسية نقلة نوعية مع بداية ستينات ذات القرن، بعد اعتماد المقارنة
"كمنهج" لدراسة الظواهر السياسية؛ وفيها تمّ اعتماد المقارنة كبديل للتجربة المخبرية في علوم الطبيعة. فصعوبة إخضاع
الظواهر السياسية للتجربة المخبرية كما هو الشأن مع ظواهر الطبيعة، دفع باحثي العلوم السياسية إلى استعمال المنهج
المقارن في العمليات البحثية. ومعه ظهرت "السياسة المقارنة" كمجال بحثي قائم بذاته ضمن حقل العلوم السياسية إلى
جانب المجالات البحثية الأخرى؛ كالعلاقات الدولية، والدراسات الإستراتيجية. (1)

وإلى هذه المرحلة، كانت المقارنة العلمية كمنهجية معتمدة في الدراسات السياسية، محصورة فقط في دراسة
الظواهر المرتبطة بالإطار المحلي للوحدة السياسية (الدول). لكن ازدياد الإهتمام بظاهرة "السياسة الخارجية" لاقترانها
بظاهرتي الحرب والسلم في العلاقات الدولية، حفّز العديد من باحثي العلاقات الدولية على تبني المنهج المقارن في
دراسة السياسة الخارجية. وقد كانت أولى الإسهامات التي طُرحت في هذا المنحى، تلك التي قدّمها عالم وخبير
السياسة الأمريكي "جيمس روزناو" (JAMES ROSENAU) منتصف سبعينات القرن الماضي (1965م
تحديداً). (2)

◀ العنصر الثاني: إنتقال الإهتمام إلى الدراسة التحليلية للسياسة الخارجية:

عكس الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية، التي كانت في مدلولها انعكاساً مباشراً لتأثر باحثي العلاقات
الدولية باستعمال المنهج المقارن في دراسة الظواهر السياسية المنحصرة داخل حدود الدولة الوطنية. تُعتبر الدراسة
التحليلية للسياسة الخارجية رد فعل مباشر لصعوبة إدراك وفهم السياسات الخارجية لعديد الدول في تلك الفترة،

(1): ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص ص. 72-74.

(1): نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي- النظرية- المنهج (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002)، ص ص 98-102.

بالإعتماد فقط على المنهج المقارن؛ فكثيراً من سياسات الدول الخارجية كان من الصعب وصفها وتفسيرها بالإعتماد فقط على الدراسة المقارنة التي تقوم على التحليل الكلي (HOLIST) لظاهرة السياسة الخارجية. (3)

وخير مثال يمكن أن يستدل به - في هذا الإطار - عن الدوافع التي ساهمت بشكل كبير وأدت إلى العودة لاعتماد الرؤية التحليلية في دراسة السياسة الخارجية؛ الصعوبات التي واجهت باحثي العلاقات الدولية في وصف (DESCRIPTION) وتفسير (EXPLANATION) بعض السلوكيات الخارجية للإتحاد السوفياتي (سابقاً) إبّان الحرب الباردة، كإقدامه في ديسمبر/كانون الأول من عام 1979م على السماح لقواته البرية باحتياح "أفغانستان" رغم سياسة الإنفراج التي وافق عليها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت تقضي بضرورة التزام الطرفين باتفاقات التهدئة والهدنة التي تم توقيعها قبل تلك الفترة. فالأهداف المحددة من طرف الوحدات السياسية على المستوى الدولي، يقضي في عديد الأحيان إتباع سلوكيات مغايرة عن التوجه العام الذي تتبناه في سياستها الخارجية. (1) ما استدعى ضرورة استحداث أساليب وطرق بحثية جديدة، من شأنها مساعدة المختصين في العلاقات الدولية على فهم العوامل المحركة لتبني صناع القرار في الدول لقرارات خارجية تختلف في عديد من الأحيان عن التوجه العام الذي يحكم سياساتهم الخارجية. وترجع أهمية دراسة "السياسة الخارجية" دراسة تحليلية؛ إلا أن هذا النوع من الدراسة يمكن من تقديم فهم أكثر علمية ودقة للسياسات الخارجية للدول، مع إمكانية التنبؤ بتطوراتها مستقبلاً أكثر من ما تقدمه الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية، رغم أهميتها وصلاحياتها العلمية حتى في وقتنا الحالي.

التقليد العلمي الذي كان سائداً في دراسة "السياسة الخارجية" وفق الرؤية المقارنة؛ كان يقضي النظر إلى كل من "إستراتيجيات" و"أهداف"، و"وسائل تنفيذ" السياسة الخارجية، إلى جانب "عملية صنع القرار" فيها، على أنها كل متكامل يستحيل بمكان فصل بعضها عن البعض الآخر. إلا أن اعتماد الرؤية التحليلية في دراسة "السياسة الخارجية"، فرض على باحثي العلاقات الدولية النظر لظاهرة "السياسة الخارجية" على أنها كل متكامل من إستراتيجيات، أهداف ووسائل تنفيذها، وعملية صنع القرار؛ لا يمكن فهمها واستيعابها إدراكياً، إلا من خلال دراسة وفهم كل عنصر من هذه العناصر على حدة. فتوجهات السياسة الخارجية لدولة ما واستراتيجياتها وأدواتها، تتحدّد من خلال التوجهات الفكرية والأيدولوجية التي يحملها ويتبنّاها صناع القرار في الدولة، إلى جانب التأثيرات التي تفرضها متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية (السياسية، الاقتصادية، العسكرية... إلخ). (2)

(3): لويد جونز، تفسير السياسة الخارجية ترجمة محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم (الأردن: عمان شؤون المكتبات وجامعة الملك سعود، 1989)، ص ص 5-1.

(1): لويد، مرجع سابق، ص ص. 5-1.

(2): HERBERT C.KELMAN, INTERNATIONAL BEHAVIOUR: A SOCIAL PSYCHOLOGICAL ANALYSIS (NEW TORK: HALT & RINEHART AND WINSTON, 1966), PP 437-483.

بخلاف "الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية" التي كان فيها البحث منصباً على اعتماد "المنهج المقارن" كأداة لتمكين التحليل؛ تعتمد الرؤية التحليلية في دراسة السياسة الخارجية على ما يعرف بـ: "النموذج العلمي" - كأداة أكثر ملائمة من الناحية المنهجية-⁽¹⁾ ومن بين أبرز "النماذج العلمية" التي اعتمدت لدراسة السياسة الخارجية وفق هذه الرؤية؛ نموذج: "عملية صنع القرار" لـ: "ريتشارد سنايدر" (RICHARD C. SNYDER)؛ الذي تأسس على فرضية مركزية مفادها؛ أن أفضل طريقة لتفسير وفهم السياسة الخارجية لدولة ما، لا تكون إلا من خلال تركيز الاهتمام على دراسة عملية صنع القرار فيها- بما أن السياسة الخارجية لأية وحدة من الوحدات المنظومة الدولية ما هي في آخر المطاف، إلا المحصلة النهائية لعملية صنع واتخاذ القرار، التي تكون انعكاساً مباشراً لتأثير عوامل البيئتين الداخلية والخارجية، وعوامل البيئة النفسية/السيكولوجية لصناع القرار-⁽²⁾

✦ المطلب الثاني: مفهوم التغير في السياسة الخارجية وأدوات دراسته.

من الموضوعات التي اندرجت أيضاً ضمن الرؤية التحليلية الجزئية لدراسة السياسة الخارجية، ما يعرف بـ: "تغير السياسة الخارجية" (FOREIGN POLICY CHANGE). فإلى جانب الإستمرارية؛ لقي موضوع "التغير في السياسة الخارجية" قسطاً معتبراً من اهتمام الباحثين المختصين في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية على السواء، خاصة مع نهاية الحرب الباردة وما صاحبه من تغيرات دراماتيكية (حادثة) في منظومة العلاقات الدولية وفي توجهات السياسة الخارجية لعدد الدول؛ كروسيا الاتحادية -سليلة الاتحاد السوفياتي- وجمهورية الصين الشعبية، ودول أوروبا الشرقية ككل.

الفرع الأول: التعريف بمصطلح التغير في السياسة الخارجية.

وقد عُرِفَت أولى بدايات الاهتمام بدراسة "التغير في السياسة الخارجية" أوائل تسعينيات القرن الماضي، تحديداً منذ سنة 1982م. إلا أن اهتمام علماء العلاقات الدولية (SCHOLARS) بدراسة هذه الظاهرة كما يرى "روبرت غيلبين" (ROBERT GILPEN) كان محدوداً، مقارنةً بالموضوعات الأخرى التي اندرجت في إطار نفس الرؤية -كصنع القرار في السياسة الخارجية-؛ نتيجة تركيز اهتمامهم على الإستمرارية، النزعة التي طغت وسيطرت على منظومة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول إلى غاية نهاية الحرب الباردة.⁽³⁾

(1): حسين بوقارة، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص 25-26.

(2): SNYDER ET AL , OP. CIT, PP 7-15.

(3): NICLASSON, OP. CIT ; pp 37-40.

◀ العنصر الأول: التغير في السياسة الخارجية ما المقصود منه؟
 والتغير في السياسة الخارجية، كما يعرفه "توماس نيكلاسون" (TOMAS NIKLASSON) في كتابه الموسوم بعنوان: (REGIME STABILITY AND FOREIGN POLICY CHANGE) - نقلاً عن تحليلات "هولستي" (HOLSTI) - هو:

"تبديل/ تحول/ تعديل حاد (دراماتيكي) في أنماط العلاقات الخارجية لدولة ما [في فترة زمنية محددة]"

(1)

التغير في السياسة الخارجية بهذا المفهوم؛ يفيد التحول أو التعديل الحاد الذي قد يمس أو يطرأ على السياسة الخارجية لدولة ما، في فترة معينة على مستوى: توجهات، أهداف، واستراتيجيات سياساتها الخارجية، أو كلها معاً.
 ◀ العنصر الثاني: أنماط التغير في السياسة الخارجية:

وعادةً ما يسلك مسار "تغير السياسة الخارجية" نمطين مختلفين من حيث السرعة (TIME- FRAME FOR CHANGE) ونطاق التغير؛ الأول يُعرف بـ: "التغير التدريجي/البطيء" (GRADUAL/ SLAW CHANGE)، في حين يُعرف الثاني بـ: "التغير الجذري/السرّيع" (RADICAL/ RAPID CHANGE). ولكل نمط من النماطين خصائص تجعله متميّزاً عن الآخر.
 أولاً: التغير التدريجي/البطيء (GRADUAL/ SLAW CHANGE):

يُقصد به؛ ذلك النمط من التغير الذي يطرأ على السياسة الخارجية لوحدة سياسية من وحدات منظومة العلاقات الدولية، عبر فترات زمنية متسلسلة وبشكل محدود. فـ "التغير التدريجي/البطيء" في السياسة الخارجية، غالباً ما يكون محدوداً في جانب من جوانبها الهامشية كالتكتيكات أو الأهداف أو الإستراتيجيات... إلخ. ووفق هذا النمط، يبدأ التغير في السياسة الخارجية للدولة بمجموعة من السلوكيات والتكتيكات المحدودة - التي تختلف نسبياً عن التوجه العام الذي كان سائداً من قبل-، والتوجه بها نحو إقرار نمط آخر من الإستراتيجيات أو الأهداف، أو التوجه الدولي العام ككل. (2)

ويرى العديد من المختصين في العلاقات الدولية بشكل عام والسياسة الخارجية بشكل خاص؛ أنّ نمط "التغير التدريجي/البطيء" هو النمط الغالب على السياسات الخارجية لعديد الدول في العلاقات الدولية المعاصرة، بدءاً من نهاية الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الغربي والشرقي. فمنطق حفاظ الدول (صغيرة كانت أم كبيرة، قوية كانت أم ضعيفة) على مصالحها الوطنية وعلى طبيعة ارتباطاتها الدولية الاستراتيجية (العسكرية، الإقتصادية والسياسية... إلخ)، يفرض عليها التدرّج في إحداث تغيير في سياستها الخارجية، على نحو يجنب الدولة الانعكاسات السلبية على أمنها الوطني ومصالحها الحيوية، وبهذه الصورة؛ فإن "التغير التدريجي/البطيء"، يسمح بقبول التغير الضيق في الأبعاد الهامشية للسياسة الخارجية، عبر الإقرار المدروس للتغيرات المحدودة والمتسلسلة التي تؤدي بشكل تلقائي نحو الإقرار الكلي

(1): NIKLASSON, OP CIT; PP 41-42.

(2): IBID; P 40.

والنهائي للتغير الشامل، من دون المساس بمصالحها الوطنية الحيوية أو الثانوية أو علاقاتها الإستراتيجية مع الدول الأخرى. ويضمن لها الى جانب كل هذا استمرار الاستقرار فيها. (1)

ثانياً: التغير الجذري/ السريع (RADICAL/ RAPID CHANGE):

إلا أن النمط "التدرجي/ البطيء" لتغير السياسات الخارجية للدول، وما يضمنه من تحول سلس من سياسات إلى أخرى دون المساس بمصالحها وعلاقاتها الإستراتيجية؛ لا ينفي بالكلية إمكانية حدوث "تغير جذري/ سريع"، عبر إنهاء مفاجئ للتوجه السائد وإحلاله بتوجه آخر أكثر اختلافاً عنه، لتغير بذلك توجهات، أهداف وأدوات/ إستراتيجيات تنفيذ السياسة الخارجية للدولة ككل، وبشكل سريع. (2) ومثاله التغير الذي طرأ على السياسة الخارجية الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة، بتبني النخبة الحاكمة آنذاك التوجه الليبرالي في شقيه السياسي والاقتصادي والإستغناء عن التوجه الشيوعي الذي كان الركيزة التي أسست عليها السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي منذ انتصار "الثورة البلشفية" (THE BOLSHEVIK REVOLUTION) في روسيا الاتحادية عام 1917م.

الفرع الثاني: عوامل/ محدّدات التغير في السياسة الخارجية:

واستناداً لما سبق بيانه من تعدّد أنماط التغير في السياسات الخارجية للدول؛ فإنّ ثمة مجموعة من العوامل - المرتبطة بكل من البيئتين الداخلية/ المحلية، والخارجية/ الدولية - التي تحكم وتضبط نطاق ومسار التغير وغطه أو الإستمرار في تلك السياسات، أبرزها:

◀ العنصر الأول: العوامل المرتبطة بالبيئة الداخلية:

- انتقال السلطة وتغير نظام الحكم: سواء حدث انتقال السلطة وتغير نظام الحكم بطرق سلمية كالإنتخابات والتداول السلمي على السلطة، أو حدث ذلك بطرق غير سلمية كإنتقال عسكري أو ثورة ضد النظام القائم؛ (1) على نحو ما حدث منذ سنوات في عديد الدول العربية، فيما عرف بـ: "انتفاضة الشعوب العربية" أو "الحراك الاجتماعي العربي"؛ في كل من تونس، مصر، وليبيا، واليمن.

تأثير هذا النوع من العوامل في تغير السياسة الخارجية، يتّضح بشكل كبير في التغير الذي يصاحب أيديولوجية ونفسية صناع القرار في الدولة؛ فـللبيئة النفسية (إدراكات "PRECIPTIONS"، وتصوّرات "IMAGES"، وعقائد "BELIEFS") لصناع القرار أثر كبير في تحديد وضبط توجهات السياسة الخارجية لدولهم.

(1): محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص 100-101.

(2): NICLASSON, OP. CIT; PP 41-43.

(1): صامويل هينغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993)، ص 254-287.

- إعادة البناء المحلي: يرتبط هذا الجزء بشكل أساسي، بالتغيرات الجزئية أو الكلية التي تُدخلها السلطة الحاكمة على قطاعات مختلفة من قطاعات الدولة؛ كإعادة بناء المؤسسات السياسية أو الهوية الوطنية للدولة، أو حتى إعادة البناء المجتمعي ككل، عبر إصلاح مؤسسات التعليم المختلفة، وأنظمة التوظيف وقطاع الصحة، ونحوها. (2)
- المشكلات المجتمعية: فالمشكلات المجتمعية الاقتصادية (أزمات اقتصادية، أزمة ديون خانقة، إقتصاد غير منتج...)، والسياسية - الأمنية (الفساد، الإرهاب والجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، الانقلابات الأمني، ونحوها)؛ أثر في تحديد احتمالية استمرار أو ضرورة تغيير الدول لسياستها الخارجية، نتيجة التأثير المباشر أو غير المباشر لمثل هذه المشكلات في شؤونها السياسية.
- النزاعات الداخلية العرقية والدينية: التي تدفع بصناع القرار في الدول إلى توجيه اهتماماتهم إلى مشاكلهم الداخلية؛ ومنه تبني "سياسة خارجية انعزالية" خوفاً من إمكانية تفاقم هذه النزاعات لما قد يهدد أمنها الوطني.

◀ العنصر الثاني: العوامل مرتبطة بالبيئة الخارجية:

- تغير في بنية النسق الدولي: كحال التغير في فعالية أداء السياسة الخارجية الجزائرية بعد زوال نسق الثنائية القطبية الذي كان قائماً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فالتوجهات الأيديولوجية للسياسة الخارجية الجزائرية التي كانت مناهضة للهيمنة الغربية على العلاقات الدولية من جهة، والداعمة للسياسات السوفياتية في فترة حكم الرئيس "هواري بومدين" من جهة أخرى إبان الحرب الباردة، فسحت المجال للجزائر بأن يكون لها دوراً دولياً مدعوماً من طرف الإتحاد السوفياتي. إلا أنّ نهاية نسق الثنائية القطبية وبروز نسق الأحادية القطبية بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، قوّض هذا الدور لصالح دول أخرى ذات توجهات ليبرالية؛ كقطر، وتركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم فيها.

إلى جانب عوامل أخرى، مثل:

- طبيعة التفاعلات القائمة على مستوى المسرح السياسي والاقتصادي الدولي؛
- المسافة الدولية/ مجال التفاعل الدولي بين الدول؛
- علاقة الدولة بمحيطها الإقليمي (علاقات صراعية، تعاونية... إلخ)؛
- موقف الدولة من القضايا الدولية، وانعكاساتها المحتملة عليها؛
- طبيعة موضوعات التفاعل القائمة بين وفي دول المحيط الإقليمي للدولة، وانعكاساتها المحتملة عليها (صراعات بينية على السلطة، صراعات عرقية أو دينية، فشل الدول المجاورة في ضمان تحقيق أمنها الوطني...).

(2): HERMANN, OP CIT ,P 12.

(1): محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن أت (الأردن: د.د.ن، 2005)، ص ص. 281-312.

الدراسة النظرية للتغير في السياسة الخارجية: نحو إطار عمل صوري/ مفهومي جديد
يُعدُّ بحث العوامل المؤثرة في تغيير السياسة الخارجية لدولة ما، من المشكلات التي واجهت واعترضت سبيل الباحثين في دراستهم لظاهرة "التغير في السياسة الخارجية"؛ لتعدُّ هذه المتغيرات من جهة، وتعدُّ تأثيرها في السياسات الخارجية للدول من جهة أخرى؛ فالدول الكبرى تتأثر بشكل كبير بمتغيرات البيئة الدولية/ الخارجية عكس ما هو عليه حال الدول المتوسطة أو الصغيرة الحجم والقوة، التي عادة ما تكون رهينة تأثير العوامل الداخلية أكثر من العوامل الخارجية في حال ما استثنينا عامل الدول الكبرى أو العظمى.

إلا أنَّ مشكل العوامل/ المتغيرات، ليس فقط المشكل الوحيد الذي واجه الباحثون في دراستهم لظاهرة "تغير السياسة الخارجية"؛ إذ أنَّ غياب نظرية علمية تمكّنهم من تسهيل عملية البحث، يُعدُّ المشكل الذي طالما واجهوه في هذا الإطار. وإذا ما استثنينا الافتراضات التي أُسست عليها "النظرية الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية" (NEOREALISM THEORY IN INTERNATIONAL RELATIONS) والتي تفرض أنَّ الدول تعتمد إلى تبني تعهدات جديدة على مستوى سياستها الخارجية في حال ما إذا عرف نمط توزُّع القوة على مستوى بنية التَّسق الدولي تغييراً يمسُّ بشكل مباشر بأمنها الوطني.⁽¹⁾ ولتجاوز هذا العائق، اعتمد خبراء العلاقات الدولية منذ بداية اهتمامهم بدراسة الموضوع، على التقنيات المنهجية التي وُطِّفت في دراسة الظواهر الأخرى التي اندرجت ضمن الرؤية التحليلية لدراسة السياسة الخارجية، كتقنيتي "أطر العمل الصورية/ المفاهيمية" و"النماذج العلمية". كآليات أكثر قدرة على تمكين دراسة "التغير في السياسة الخارجية" بمرونة أكبر وفعالية عالية عن غيرها من الأدوات المنهجية.

المحور الثاني: مفهوم "النموذج العلمي" وتوظيفه كأداة لدراسة التغير في السياسة الخارجية.
⊕ المطلب الأول: التعريف بـ: "النموذج العلمي" (SCIENTIFIC MODEL):
"النموذج"؛ كلمة معرَّبة من الكلمة الفارسية "نموده"، التي جمعها "نمودجات" أو "نماذج"، والتي تعني مثال الشيء أو نظيره.

أما من الناحية الإصطلاحية؛ فيقصد به :

" [كلُّ] إطار فكري مجرد يُبنى من أجل استخدامه كأداة لتحليل ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية [ما]. فهو أداة توظف عملياً لتحليل الظواهر. فهو بناء للظاهرة كما هي موجودة في الواقع بناءً نظرياً تجريدياً، ثم تتم المقارنة بين ما هو نظري وما هو واقعي، ويتم تحليل الظواهر على هذا الأساس" ⁽²⁾

و"النموذج العلمي" -وفق هذا التعريف-؛ ما هو إلَّا تمثُّل ذهني يكونه باحث عن واقع معطى بشكل مسبق، يستند إليه لتحليل الظواهر ذات الطبيعة المركبة أو المعقدة (COMPLEX SYSTEMS) والإستناد عليه في عملية التحليل يكون ك: "إطار مرجعي" (FRAME OF REFERENCE) فقط. كما أنَّ "النموذج العلمي" وفق هذا التعريف؛ يُعدُّ خريطة مفيدة لوصف واقع الظواهر المختلفة، وتنظيم المعلومات المتاحة حولها. بيد أنَّ وجه القصور في هذا التعريف بشكله الحالي؛ تصوُّره لـ: "النموذج العلمي" على أنَّه بناء للظواهر المدروسة كما هي

(1): NICKLASSON, OP CIT; PP 38-40.

(2): عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، 2005)، ص 171.

موجودة في الواقع، وهذا توصيف غير دقيق من الناحية العلمية. إذ أنَّ "النموذج العلمي" غير الظاهرة كما هي في الواقع، بل هو مُشاكَلَة (صَوْرَتَة) تقريبية للظاهرة، يُعتمد كأداة تقريبية لدراستها. والنُّمُذَج (الذات العارفة/الباحث) يكوِّن معرفةً حول هذه الظواهر انطلاقاً من المعلومات (المعطيات) التي ينتجها تجريبياً عنها وبطريقة حرة.

العلاقة بين "النموذج العلمي" الذي وقع تصميمه والواقع الذي تمت نمذجته*، ليست علاقة تطابق ومماهة، بل هي علاقة تمثيل ومحاكاة. والفروق بين "النموذج" والواقع تبدو أكثر وضوحاً في العلوم الاجتماعية مقارنةً بعلوم الطبيعة**؛ ففي علوم الطبيعة يمكننا أن نفكر في الظاهرة بالتركيز على دراسة الأعراض والخصائص ذات الأهمية الكبيرة فقط، في حين أنَّ كل العوامل المحيطة بالظاهرة محلَّ النمذجة في العلوم الاجتماعية تبدو لها نفس الأهمية والتأثير، سواءً كانت أساسية أم ثانوية. علاوة على أنَّ الفوارق بين "النموذج" والواقع في علوم الطبيعة، يمكن ملاحظتها بأكثر يسر عنها في العلوم الاجتماعية؛ فالنفاذات الميكانيكية في الفيزياء مثلاً تخضع لقوانين نظرية معروفة وثابتة، عكس ما هو عليه حال الظواهر الاجتماعية غير الثابتة والمتباينة.⁽¹⁾ وفي هذا يقول "تشارلز سينوبوس"

:(CHARLES SEIGNOBOS)

"عندما يتعلَّق الأمر بالعلوم الاجتماعية [بما فيها العلوم السياسية]، فنحن نتعامل في الواقع لا مع أشياء حقيقية، ولكن مع ما تمثِّلُه هذه الأشياء في أذهاننا نحن".⁽²⁾

لهذا يمكن القول؛ أنَّ "النموذج العلمي"؛ يعني في محتواه التمثيل والمحاكاة، وألَّه أداة تستعمل لتمثيل واقع (ظاهرة) موجود/معطى بشكل مسبق، يقدر من البساطة والتجريد الفكري. ويلعب "النموذج" في العملية البحثية وظيفة منهجيةً بيداغوجيةً، تتمثَّل في قدرته على تبسيط ما هو معقّد من الظواهر، عبر توكيه تقنية الإهمال* والإنتقاء من أجل تقديم درجة معقولة من الفهم لها. كما يمكن تعريف أيضاً بأنه صورة مفاهيمية مصغرة، مبسطة ومجردة للحياة السياسية المركبة، ما يعني أن النموذج في مدلوله أداة منهجية ماسسة على الحال الذي هو عليه ظاهر الوقائع السياسية، بغية إبانة حالها وتحديد عناصرها بتقريبها للفهم والادراك. وتتعدّد طرائق التعبير عن "النموذج" بتعدّد واختلاف المجالات المعرفية التي ينتمي إليها كل "نموذج"، فقد يكون كتابة مجردة، أو تصميمًا شكلياً يعاد من خلاله إنتاج خصائص الظاهرة في واقعها.⁽³⁾

*: فعل النمذجة (بناء النماذج / THE MODELLING). تعرّف بأنها: "القدرة على إنتاج نماذج قوامها وعي الفكر العلمي بطبيعة نشاطه العرفاني بما هو صانع نماذج مرتبطة بسياق اجتماعي محدّد". أو هي ببساطة عملية تصور وبناء النموذج العلمي.

** وجه الاختلاف بين مفهوم "النموذج العلمي" في العلوم المادية والعلوم الاجتماعية؛ يكمن في وظيفة النموذج بحذ ذاته؛ ففي العلوم المادية النموذج يعتبر أداة تصوّرية غايتها توضيح الظواهر المعقّدة في بيئاتها؛ عبر تقريب صورة الظاهرة المُنمّدة لذهن الذات العارفة/الباحث. في حين نجد أنَّ "النموذج العلمي" في العلوم الاجتماعية بما فيها العلوم السياسية يستعمل أداة لتحليل الظواهر المشابهة للتي بني عليها، أو التي بني عليها.

⁽¹⁾: JEAN PIERRE CHANGEUX, MODEL ET MEMOIRE (PARIS: EDITION BIDON, 1988), pp 40-49

⁽²⁾: مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة (القاهرة: دار المستقبل العربي ، 1986)، ص 15.

*: وإستراتيجية الإهمال التي يتبعها النمذج تساعد بشكل كبير على الإدراك والفهم، بتوجيه الإهتمام في التحليل إلى بعض عناصر الظاهرة المعقّدة على حساب الأخرى التي قد لا يكون لها نفس التأثير في تشكيلها.

الدراسة النظرية للتغير في السياسة الخارجية: نحو إطار عمل صوري/ مفهومي جديد

⊕ المطلب الثاني: البدايات الأولى لاستعمال "النماذج العلمية" في العمليات البحثية وتصنيفاته:

الفرع الأول: استعمال "النماذج العلمية" في العمليات البحثية:

ترجع البدايات الأولى لاستعمال العلمي "النماذج العلمية" في العمليات البحثية، إلى العقود الثلاثة الأولى للقرن السابع عشر في العلوم المادية؛ وتحديدًا في البيولوجيا والفيزياء والعلوم الطبية. لينتقل استعماله فيما بعد إلى العلوم الاجتماعية بما فيها العلوم السياسية. يختلف فروعها المعرفية عبر ما يعرف بـ: "الثورة السلوكية" (THE BEHAVIORIST REVOLUTION)، خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي. فالتائج الدقيقة التي كان يُتوصل إليها في العلوم المادية - وعلى رأسها العلوم الفيزيائية - عن طريق توظيف "تقنية النموذج العلمي"، دفعت بمختصي العلوم الاجتماعية بمن فيهم مختصي العلوم السياسية إلى الاستعانة بهذه التقنية، تحرياً في ذلك بلوغ دقة النتائج المتوصل إليها في العلوم المادية.⁽¹⁾

الفرع الثاني: تصنيف النماذج في العلوم الاجتماعية:

في إطار العلوم الاجتماعية بشكل عام والعلوم السياسية بشكل خاص، تصنف "النماذج" إلى عدة أنواع باعتبار معايير مختلفة، من أبرزها؛ تلك التي تصنفها وفقاً لمعيار الانتماء الوظيفي، أو ما يُعرف أيضاً بالتصنيف الفكري. ويندرج ضمن هذا الشكل من التصنيف نوعان من "النماذج"، والتي تُعد من أكثرها استعمالاً على الإطلاق؛ الأول يعرف بـ: "النماذج التحليلية" (ANALYTICAL MODELS)، والتي تتماشى مع الطريقة الإستقرائية في وصف وتحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة المؤثرة في كيفية حدوث ظاهرة ما، مثل "نموذج فالراس للتوازن الاقتصادي العام" في علم الاقتصاد، و"نموذج تالكوت بارسونز" في علم الاجتماع.⁽²⁾ في حين يُطلق على النوع الثاني اسم "النماذج التنبؤية"، والتي تُستخدم بهدف التنبؤ بمآل الظواهر المختلفة؛ وهذا النوع من النماذج يستخدم في دراسة الظواهر الاقتصادية بشكل واسع لإمكانية التنبؤ بمسار تطورها المستقبلي (الظواهر الاقتصادية ذات الطبيعة الرقمية) مثل "نموذج ليوتيف" للإقتصادي الأمريكي "واسيلي ليوتيف" (WASSILY LEOTIF).⁽³⁾

في إطار العلوم السياسية والسياسة الخارجية بشكل خاص، فإن كل "النماذج العلمية" المصنفة في هذا المجال تندرج ضمن النوع الأول دون استثناء؛ فهي تقوم على عمليتي "الوصف" و"التفسير" فقط للظواهر المدروسة دون

(3): جوفر روبرت وأليستار إدواردز، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة سمير عبد الرحيم الجليبي (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999م)، ص ص 271-273.

(1): محمد شلبي، منهجية البحث العلمي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997)، ص ص 15-16.

(2): EVERETT .E HAGEN, "ANALYTICAL MODELS IN THE STUDY OF SOCIAL SYSTEMS", AMERICAN JOURNAL OF SOCIOLOGY, VOL. 67, N°2 (SEPTEMBER 1961), PP 144-153.

(3): GUNNAR SOMMESTED, "SOME NOTATIONAL TOOLS FOR FORECASTING AND MODEL BUILDING IN THE SOCIAL SCIENCES", VIEWED IN:2018/05/12, <http://www.sommested.Com/text/misc/notational-tools.Htm>

إمكانية التنبؤ بمسار تطورها المستقبلي في مدها القريب أو المتوسط أو حتى البعيد. ومن الأمثلة التي يمكن الإستشهاد بها في هذا الإطار: "نموذج صنع القرار" لـ: "مايكل بريشر" (MICHAEL BRECHER)، و"نموذج تعديل المسار" الذي طرحه خبير السياسة الخارجية الأمريكي "تشارلز هيرمان" (CHARLES HERMANN)، المعني بدراسة التغير في السياسة الخارجية، وغيرها من النماذج.

جاء هذا النوع من التصنيف، كانعكاس مباشر للمراحل التي مرّ بها النموذج عبر مسار تطور بنائه داخل العلوم الاجتماعية - بما فيها العلوم السياسية -؛ إذ مرّ النموذج بمرحلتين: المرحلة الأولى، تُعرف بالمرحلة التحليلية (الوضعية/ POSITIVISM) أو ما يُعرف كذلك: بالدراسة الوضعية لفعل النمذجة في العلوم السياسية: النمذجة التحليلية/ الوصفية - التفسيرية-التنبؤية، والتي سادت إبان ما يعرف بطغيان التفسير الوضعي في مختلف العلوم الاجتماعية وعلوم الطبيعة. وقد تميّزت هذه المرحلة بثلاثة خصائص، هي: الموضوعية: التي تقتضي عدم تدخل الذات العارفة (ذاتية الباحث) في موضوع الدراسة، الطابع الرياضي (الترييض): باعتماد الأساليب الرياضية الكمية في دراسة الظواهر؛ الحتمية: أنّ الظواهر بمختلف أشكالها تحكم بقوانين معينة وثابتة، ويمكن التوقع حول مستقبلها بالدراسة الدقيقة. أنّ "النموذج العلمي" بالمفهوم الوضعي لا يهدف إلى تفسير الظواهر السياسية بعد توصيفها فقط، بل ويهدف كذلك إلى التحكم والتصرف فيها بالفعل. أما الثانية، فتُعرف بالمرحلة النسقية/ البنائية (ما بعد الوضعية/ POST- POSITIVISM) (الدراسة لما بعد وضعية لفعل النمذجة في العلوم السياسية: النمذجة النسقية/ البنائية): والتي تتمحور حول دراسة الظواهر المتناهية الدقة والتعقيد في العلوم الاجتماعية. بما فيها العلوم السياسية والعلاقات الدولية. وقد كانت النمذجة النسقية كممارسة علمية محاولة لتجاوز الصعوبات التي اعترضت سبيل العلماء في دراسة مختلف الظواهر المنتمية لمختلف الحقول المعرفية إبان المرحلة الوضعية. وأبرز ما تمتاز بها هذه المرحلة عن الأولى؛ تدخل الذات العارفة/ ذاتية الباحث في "فعل النمذجة" والعملية البحثية ككل. (1)

⊕ المطلب الثالث: الأبعاد المشكّلة للنموذج العملي:

يتكوّن "النموذج العلمي" (بمختلف أشكاله: مفهومي/ صوري، نظري...) من ثلاثة أبعاد متكاملة فيما بينها، هي كل من "البعد التركيبي" و"الدلالي" و"البعد التداولي"؛ حيث يمثّل توفرها شرطاً لإمكان ربط "عملية بناء النموذج"/ فعل النمذجة العلمية (THE SCIENTIFIC MODILLING) بالحقل المعرفي الذي ينتمي إليه. وتربط هذه الأبعاد في النمذجة النسقية (البنائية)، يمثّل تجاوزاً لضيق الأفق الوضعي الذي يفرض الترييض (الصيغة الرياضية) شرطاً أساساً لبناء النموذج. في حين يبقى الترييض وفق "النمذجة النسقية" مجرد بُعد، دون أن يكون شرطاً

(1): إبراهيم قمودي، "البعد التركيبي للنمذجة النسقية"، شوهد في: 2018/05/14م، في:

الدراسة النظرية للتغير في السياسة الخارجية: نحو إطار عمل صوري/ مفهومي جديد
في بناء النموذج (فعل النمذجة)، باعتبار أن النمذجة تختزل في الصورة/ التمثيل المفاهيمي (الشكلي الصوري الذي
يحيل معنى دلالي) و فقط.

الفرع الأول: البعد التركيبي للنموذج العلمي:

يُركز في "البعد التركيبي" للنموذج العلمي على الشكل والبناء الصوري، من خلال الإحالة على الهيكلية
البنائية ومنظومة الأولويات والصياغة الصورية للنموذج نفسه، ذلك باختزال معرفة علمية مرتبطة بواقع معلوم في عددٍ
بسيط من المكونات. (1) كما يتحدد النموذج من جهته التركيبية بثلاثة عناصر رمزية هي: الثوابت (العناصر الرئيسية
التي يتأسس عليها النموذج)، والمتغيرات (العناصر غير الرئيسية)، والثابتات (القواعد والحدود الناطقة لعلاقات الثوابت
بالمغيرات). (2) يفترض "فعل النمذجة" على هذا المستوى؛ أن كل جانب من جوانب الواقع (الظاهرة) محل الملاحظة
والذي يهتم به النمذج (الذات العارفة/الباحث)، يتشكل كبنية منظمة من علاقات. ومثال ذلك "نموذج تعديل المسار"
الذي صممه "تشارلز هيرمان" لدراسة التغير في السياسة الخارجية؛ فالبعد التركيبي للنموذج في هذه الحالة، هي العناصر
الرمزية التي يتشكل منها، والمتضمنة في كل من؛ "وكلاء التغير الأولي"، و"القرار الحكومي لتغيير المسار"
(GOVERNMENT DECISION TO CHANGE COURSE)، إضافة لـ: "نطاق تغير
السياسة الخارجية" (EXTENT OF FOREIGN POLICY CHANGE)، وما يتفرع عن
كل جزء من عنصر.

وفق هذا التحديد، يفيد "البعد التركيبي" للنموذج العلمي؛ أي بنية تمثل كلاً منظماً ومتكاملاً، مكونة من عناصر
رمزية مترابطة فيما بينها وفق ضوابط محدّدة (قواعد منضّمة ومفسّرة)، يُعبّر عن بناء مفاهيمي/ صوري قائم على
مجموعة من الأولويات والعناصر التي تُحدّد استخدام رمزيّتها في علاقات قابلة لتأويل دلالي. وأنّ بناء النموذج وفق هذا
البعد، يخضع لمقتضى أولي هو مقتضى الصورة التي تفرض اعتماد أشكال هندسية أو رموز في تمثيل العناصر المشكّلة
للنموذج.

الفرع الثاني: البعد الدلالي للنموذج العلمي:

يحيل "البعد التركيبي" - بشكل تلقائي - على "البعد الدلالي" المميز للنموذج العلمي بما هو بنية مترابطة من
عناصر رمزية دالة، خاضعة لقواعد منطقية وعقلية ضابطة، لا يمكن أن يكتسب قيمة علمية إلا من خلال إمكانية
إحالاته على قيمة دلالية لبنية النموذج في وضعيات خبرية أو تجريبية مختلفة، بحيث تكتسب العناصر الرمزية المجردة دلالة
معرفية وعلمية دقيقة، عبر تأولها وترجمتها في حدود الحقل المعرفي الذي تمّ صياغته فيه؛ ليكون بهذا "البعد الدلالي"
مخاطبة تأويل البعد التركيبي في النموذج العلمي. (1)

(1): JEAN PIERRE CHANGEUX, MODELE ET MEMOIRE (PARIS: ED BEDON, 1988), PP 44-45.

(2): وحيد الغماري، "أبعاد النمذجة"، شوهد في: 2018/05/12م، في: [http://www.bsalemmed.com/Over-blog-Com/](http://www.bsalemmed.com/Over-blog-Com/article-50993270.html) article- 50993270. html

(1): ابن الجزار، "تلخيص مسالة العلم بين الحقيقة والنمذجة"، شوهد في: 2018/05/13م، في: <http://www.drikimo.com/vb/showthread.php?t=206267>

ويرتبط هذا البعد، بعلاقة النظرية بالواقع والتّمثيل بالتّجريب. فالْبُعد الدّلالِي يتناول العلاقة التفاعليّة للنّموذج مع النّسق الذي يُمثّله، بما أنّه وسيط بين حقل نظري وحقل تجريبي. والنّموذج من هذا المنطلق، من المفروض أن يكون عاماً؛ والتّعميم كخاصية دلاليّة تقتضي توسيع مجال صلاحية النّموذج من نموذج ذي صلاحية خاصة بعدد محدود من الحالات الملاحظة (الظاهرة/الواقع)، إلى نموذج شامل لعدد لا محدود من الحالات المشابهة. (2)

الفرع الثالث: البُعد التّداولي للنّموذج العلمي:

في حين يتمثّل البُعد الثالث للنّموذج؛ في بيان صلاحيته في العمليات البحثيّة، ومنه قابليته للتّوظيف والإستخدام. كما يقضي وجوب النظر للنّماذج على أنّها وسائط ووسائل سيطرة وتحكم. فـ: "البُعد التّداولي" للنّموذج العلمي؛ هو البُعد الذي يُحيل إلى الغاية والهدف من بناء النّموذج نفسه، كتبسيط الظواهر المركّبة والمتناهية التّعقيد وتقريب فهمها. ويكشف "البُعد التّداولي" في النّمذجة النّسقيّة؛ عن ارتباط النشاط العلمي بالنشاط الوظيفي، لتتأكد بهذا الصّلة بين العلم والنّفعيّة في النّمذجة البنائيّة. (3)

من الأهميّة بمكان الإشارة في هذا الإطار إلى ملاحظة أساسيّة مفادها؛ أنّ التطرّق لهذه الأبعاد بشكل مستقل عن بعضها الآخر، تفرضه الضرورة المنهجية فقط، نظراً لما تمتاز به من تداخل وترابط وثيقين. وأنّ القصور العلمي الذي مسّ مختلف "النّماذج العلميّة" التي اعتمدت كأدوات لدراسة "التغيّر في السياسة الخارجيّة"، انحصرت في هذه الأبعاد الثلاثة؛ بما فيها "نموذج تعديل المسار" لـ: "تشارلز هيرمان"، الذي يعتبر أبرز "النّماذج العلميّة" التي اعتمدت منذ سنة 1990م لدراسة التغيّر في السياسة الخارجيّة لعديد الدّول، وتُصنّف النماذج العلميّة التي اعتمدت لدراسة التغيّر في السياسة الخارجيّة وفق تحليلات "جاكوب غوستافسون" (JAKO GUSTAVSSON) إلى ثلاثة مجموعات؛ المجموعة الأولى تعرف بـ: "النماذج المرجعيّة" (CHECKLIST MODELS)، والمجموعة الثانية تعرف بمجموعة "نماذج القيود الهيكلية" (STRUCTURAL CONSTRAINTS MODELS)، في حين تُعرف المجموعة الثالثة بـ: "النماذج الدّورية" (CYCLICAL MODELS)، يقوم كل منها على مجموعة من الخصائص التي تميّزها عن الأخرى.

⊕ المطلب الرابع: تغيير المسار: أبرز "النّماذج العلميّة" المعتمدة لدراسة التغيّر في السياسة الخارجيّة. يُعتبر "نموذج تغيير المسار" (CHANGING COURSE MODEL) لـ: "تشارلز هيرمان"، أبرز "النّماذج العلميّة" المعتمدة لتحليل ودراسة ظاهرة التغيّر في السياسة الخارجيّة وفق الرؤية التحليليّة. وهو النّموذج العلمي الذي أرسى قواعده في المقال الذي نشره سنة 1990م، في العدد الرابع والثلاثين (34) من: "فصلية الدّراسات الدّولية" (INTERNATIONAL STUDIES QUARTERLY). والموسم بعنوان: "تعديل المسار: لما تختار الحكومات إعادة توجيه السياسة الخارجيّة". يقوم نموذج "هيرمان"، على افتراض أساس مؤداه:

(2): أنور محمد فرج، نظريّة الواقعيّة في العلاقات الدّولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النّظريات المعاصرة (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص ص 118-120.

(3): رشيد الفطاسي، "العلم بين الحقيقة والنّمذجة"، شـوه فـي: 2018/05/10م، فـي: <http://www.raslan2010.blogspot/2011/06/blog-post-html>

الدراسة النظرية للتغير في السياسة الخارجية: نحو إطار عمل صوري/ مفهومي جديد
 أن التغيرات التي تطرأ على السياسات الخارجية لدولة ما بين الفينة والأخرى، لا تنفك أن تندرج ضمن إحدى أشكال/مسارات التغير الثلاث التالية: الشكل/المسار الأول، وهو ما يسميه "هيرمان" بـ: "التغير الهديفي" (GOAL CHANGE)؛ والذي يقصد به التغير الذي يطرأ على السياسة الخارجية لدولة ما على مستوى أهدافها. (1)
 ومثاله التغير الذي طرأ على أهداف السياسة الخارجية الروسية بعد فوز "فلاديمير بوتين" - المحسوب على التيار القومي - في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 26 من شهر مارس/آذار عام 1999م؛ فمحاولة منه استعادة المكانة التي كان يتبوأها الإتحاد السوفياتي في مرحلة الحرب الباردة؛ قام بإعادة تحديد أهداف روسيا الإتحادية؛ من العمل على ضمان أمنها الوطني في حدودها الوطنية فقط، إلى العمل على ضمان أمنها في مجالها الحيوي التقليدي. (2)

أما النوع الثاني من أشكال/مسارات التغير، فينصرف إلى: "التغير البرنامجي" (PROGRAM CHANGE) والذي يقصد به التغير الذي يطرأ على السياسة الخارجية لدولة ما على مستوى أدوات تنفيذها. ومثاله؛ التغير الذي عرفته السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مع وصول "بوش الابن" إلى الحكم سنة 2000م، بتوظيف أدوات "القوة الصلبة" (العسكرية والاقتصادية) بدلاً لأدوات "القوة اللينة" -التي ميزت فترة حكم الرئيس "بيل كلينتون"- في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وعلى رأسها أمنها الوطني. إضافة لـ: "التغير التوجيهي/ الإيجابي" (ORIENTATION CHANGE) كثالث شكل/مسار من أشكال/مسارات التغير التي ضبطها "هيرمان" في نموذجها؛ والذي ينصرف في مفهومه إلى التغير في التوجه العام للسياسة الخارجية للدول بما في ذلك تغير أدوات تنفيذها وأهدافها. وهو أكثر أشكال التغير جذرية وتطرفاً

(THE MOST EXTREME FORM OF FOREIGN POLICY) (CHANGE)؛ (1) كالتغير الذي طرأ على السياسة الخارجية الصينية في العقد الأول من القرن الحالي، نتيجة سياسة الإصلاح الاقتصادي التي قادها "دينج شياو بينج" (DENG XIAOPING) منذ عام 1978م.
 تتحدد هذه المسارات/أشكال التغير وفق تحليلات "هيرمان"؛ باعتبار التحولات القائمة أو التي قد تحدث على مستوى "عملية صنع القرار الحكومي لتغيير المسار"، والتي تكون بدورها إنعكاساً مباشراً لتوجهات، تصورات، وإدراكات صناع القرار في الدول، وحجم تأثير "العوامل المنتجة للتغير" في السياسة الخارجية، والتي حصرها "هيرمان" في كل من:

القائد المتمرس (LEADER DRIVEN): والمقصود به؛ الرؤية التي يفرضها القائد السياسي في الدولة - سواءً كان رئيس الدولة (في النظام الرئاسي أو الشبه رئاسي)، أو شخص الملك (في الأنظمة الملكية غير البرلمانية)، أو رئيس الوزراء (في النظام الملكي البرلماني)-، على السياسة الخارجية؛ وما إذا كان تعديل مسارها إلى أحد الأشكال/المسارات ضرورة ملحة تفرضها قضايا معينة (داخلية أو خارجية)، أم لا.

(1): HERMANN, OP CIT; PP 5-6.

(2): IBID.

(1): HERMANN, OP CIT; PP 5-6.

التأييد البيروقراطي (BUREAUCRATIC ADVOCACY): يشير إلى الدعم الذي يتلقاه صناع القرار في الدولة من طرف البيروقراطيين (وزراء ونحوهم) حول اقتراح تعديل مسار السياسة الخارجية.

إعادة البناء المحلي (DOMESTIC RESTRUCTURING): كإصلاحات التي تجريها حكومات الدول على مستوى قطاعات محددة من قطاعاتها الوطنية؛ كالصناعة، والتجارة، والتعليم بمختلف مستوياته، وما تفرضه من تعديل لمسار السياسة الخارجية.

صدمة خارجية (EXTERNAL SHOCK): كالأزمات الاقتصادية، الحروب، أو تغير في بنية النسق الدولي وما يصحب ذلك من انعكاسات سلبية على الدولة ومكانتها الدولية. (1)

فشكل/مسار التغير النهائي الذي تستقر عليه السياسة الخارجية لدولة من دول المنظومة الدولية في نظر "هيرمان"؛ يتحدد وفقاً لحجم التأثير الذي يمارسه عامل من هذه العوامل في السياسات القائمة. كما يرى هيرمان أن هناك ثلاثة أبعاد تؤثر في تحديد مسار/ نطاق التغير في السياسة الخارجية وفق تأثير العوامل الأربعة المشار إليها؛ هي:

درجة المؤسسة (THE DEGREE OF INSTITUTIONALIZATION): من خلال الإجابة على السؤال الذي طرحه والذي مفاده: إلى أي حد أضحت الدولة ملزمة أو غير ملزمة بمواصلة مسار السياسة القائمة.

درجة الدعم/ التأييد (THE DEGREE OF SUPPORT): ويتمحور حول حجم الدعم الذي تتلقاه السياسة الخارجية للدولة من طرف القوى المختلفة في الدولة الرسمية وغير الرسمية، أو عدم اكتراثها بها، أو معارضتها لها.

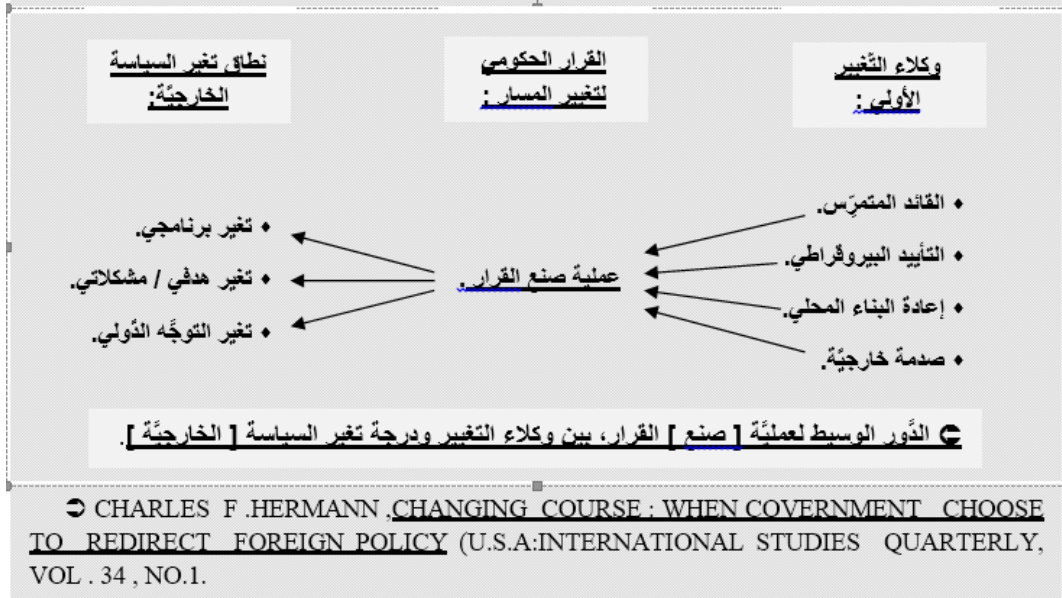
درجة البروز: أو ما يقارب أهمية القضايا المختلفة في الصراع المحلي على النفوذ بين الأطراف الرسمية وغير الرسمية (بمعنى ضبط موضوعات السياسة الخارجية الهامة بالنسبة لكل طرف).

وبهذا؛ يتضح أن المسارات/الأشكال الثلاثة التي حددها "هيرمان" في نموذج، تتحدد وفقاً للقرارات التي قد تتخذ على مستوى عملية صنع القرار الحكومي لتغيير المسار والتي تكون بدورها انعكاساً مباشراً لتأثير أحد أو عديد عوامل "وكلاء التغيير الأولي" (عوامل بيئة التأثير في شكل التغير). (2)

(1): IBID.

(2): JAKOB GUSTAVSSON, THE POLITICS OF FOREIGN POLICY CHANGE: EXPLAINING THE SWEDISH REORIENTATION ON EC MEMBERSHIP (SWEDEN: LUND UNIVERSITY PRESS, 1998), PP 16-23.

الشكل رقم: "01" يوضح نموذج تعديل المسار الذي وضعه "تشارلز هيرمان" لدراسة التغير في السياسة الخارجية.



الفرع الثاني: قصور ونقائص النموذج:

رغم الأهمية التي يحتلها نموذج "تشارلز هيرمان" في دراسة تغير السياسة الخارجية، ودقته مقارنة بالنماذج الأخرى المعتمدة في هذا الإطار ك: "نموذج هلوستي" (HOLSTI 1982) و"نموذج روساتي" (ROSATI 1994)، أو "نموذج غوستافسون" (GUESTAVSSON 1998)؛ إلا أنه لا يخلُ من قصور ونقائص، تتحدّد كلها على مستوى الأبعاد الثلاثة للمشكلة للنموذج العلمي (الثركبي، الدلالي، التداولي)، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

أنّ التّحولات التي عرفت العلاقات الدولية منذ سنة 1990م (تاريخ تصميم النموذج) إلى ما بعد أحداث 11 من شهر أيلول/ سبتمبر 2001م، تفرض إعادة النظر في العوامل التي يفترض "هيرمان" أنّ لها تأثير في تغيير مسار السياسة الخارجية.

كما أنّ هذه العوامل غير كافية من حيث الشمول، وتختلف من حيث التأثير من دولة لأخرى؛ فما يمكن أن يكون العامل المؤثر في تغير السياسة الخارجية للدول الكبرى، قد لا يكون نفسه بالنسبة للدول المتوسطة القوة أو الصغيرة، والعكس صحيح.

إزدواجية دور القائد السياسي غير المنطقية بين عوامل التأثير وعملية صنع القرار؛ فهناك نوع من الخلط بين مكوناته وعدم وضوحها.

لهذا؛ فإنه عادةً ما يتم الإستعانة به -لدراسة التغير في السياسة الخارجية للدولة ما- في نطاق محدود، أو بعد تعديله ليتوافق مع خصوصية موضوع كل دراسة. وهي العملية التي ترتبط بما يعرف ببناء "أطر العمل المفاهيمية" (CONCEPTUAL FRABEWORKS)، كتقنية أكثر مواءمةً وصلاحيةً لدراسة التغير في السياسة الخارجية أو الظواهر السياسية متناهية الدقة والتعقيد؛ وغير المتناولة بالبحث من قبل الباحثين الآخرين، مقارنةً بتقنية "النموذج" التي قد لا تصلح معها في عديد الحالات.

المحور الثالث: نحو إطار عمل صوري/ مفهومي جديد:
للقصور المركب الذي يكتنف معظم "النماذج العلمية"، يلجئ الباحث المختص في العلاقات الدولية عند دراسته لظاهرة "تغير السياسة الخارجية" (FOREIGN POLICY CHANGE)، إلى الإستعانة بما يُعرف بـ: "إطار العمل الصوري" (CONCEPTUAL FRAMWORKE)، كتقنية أكثر مرونةً ومواءمةً من "النماذج العلمية" النظرية والمفاهيمية. وهو ما يطلق عليه أيضاً اسم "النموذج الشبه صوري"؛ فالصورة كما تقدم الإشارة إليها - في الأبعاد المشكّلة للنموذج- على نوعين؛ النوع الأول يُعرف بـ: "الصورة المكتملة" أو "النموذج الصوري"، وهو النموذج الذي تكون كل عناصره الأولية وقواعده، بيّنة وواضحة المعالم. في حين يُعرف النوع الثاني بـ: "الصورة الشبه مكتملة" أو "النموذج الشبه مفهومي"، في حال ما إذا افتقدت عناصره الأولية الوضوح، وقواعده للصرامة العلمية التي يمتاز بها "النموذج العلمي".

⊕ المطلوب الأول: مفهوم "إطار العمل الصوري" وتوظيفه كأداة لدراسة التغير في السياسة الخارجية.
الفرع الأول: التعريف بإطار العمل الصوري/المفاهيمي:
يُعرف "إطار العمل الصوري/المفاهيمي" على أنه: شبكة أو "خطة" (PLAN) من المفاهيم، أو خريطة مفاهيمية (CONCEPTUAL MAP) مترابطة فيما بينها بشكل متسق؛ يرسمها باحث عن كيفية حدوث ظاهرة من الظواهر المستحدثة في الحقل المعرفي الذي ينتسب إليه، بهدف توضيحها وإبانة طريقة تشكّلها. (1) فهو أداة من أدوات البحث العلمي التي توظف في دراسة الظواهر الجزئية والمتناهية التعقيد، لتوضيح مسارات العمل الممكنة حولها أو لتقديم منهجية مقبولة لكيفية دراستها. كما يُنظر إليه أيضاً، على أنه نوع من النظرية الوسيطة التي تحاول إقامة علاقة بين عناصر ظاهرة ما، بشكل أكثر بساطة. (1)

فـ: "إطار العمل الصوري/المفاهيمي" بهذه الصورة، عبارة عن حصيلة من العمليات النوعية المتمخضة عن التصور العقلي القصدي لكيفية حدوث ظاهرة معينة، بناءً على تتبعها في الواقع؛ أو "خطة" (PLAN) مترابطة من

(1): DOUGLAS C. ENGELBART, "AUGMENTING HUMAN INTELLECT: A CONCEPTUAL FRAMEWORK.1962 D C. ENGELBART". VIEWED IN:2018/05/12 <http://www.1962paper.org/web.html>

(1): KALEVI J.HOLSTI, INTERNATIONAL POLITICS: A FRAMEWORK FOR ANALYSIS (NEW JERSEY: PRENTICE HALL INC, 1967),pp 7-18.

الدراسة النظرية للتغير في السياسة الخارجية: نحو إطار عمل صوري/ مفهومي جديد
المفاهيم التي توفر معاً فهماً شاملاً لكيفية حدوثها. وفي غالب الأحيان ما يكون "إطار العمل الصوري/ المفاهيمي"
المنطلق الذي تتأسس عليه الأبعاد المشكّلة للنموذج العلمي التي تقدم الإشارة إليها في العنصر السابق.
فعدد "النماذج العلمية" المعتمدة في دراسة "عملية صنع القرار" في السياسة الخارجية كانت في أصلها "أطر
عمل خاصة" صُممت لمعالجة موضوع خاص ومحدد. لكن قدرتها على معالجة الموضوعات المشابهة وصلابتها المنهجية
فسح لها المجال لأن تُعتمد كنماذج لتمكين عمليات البحث المعقدة؛ مثل "نموذج صنع القرار" الذي صمّمه "مايكل
بريشر" خلال ستينات القرن الماضي، والذي كان في أصله "إطار عمل خاص" صمّم لدراسة عملية صنع القرار في
السياسة الخارجية الإسرائيلية إبان تلك الفترة.

وعادة ما يلجئ الباحث في العلاقات الدولية أو في الحقول المعرفية الأخرى، إلى استعمال "أطر العمل
الصورية/المفاهيمية" في دراسة الموضوعات المستحدثة والحديثة أو غير المتناولة بالدراسة من طرف الباحثين الآخرين.
لذلك شاع استعماله في معالجة أطروحات الدكتوراه من قبل الطلبة الباحثين؛ فبالإضافة إلى مرونته، فهو يعتبر طريقة
سهلة التوظيف في العمليات البحثية. (2)

الفرع الثاني: فوائد استعمال "أطر العمل الصورية/المفاهيمية" في العمليات البحثية.
على أساس ما تقدّم بيانه؛ فإنّ استعمال "إطار العمل الصوري/المفاهيمي" في العمليات البحثية، من شأنه
مساعدة الباحثين على تحقيق مجموعة من الفوائد أبرزها:

تبسيط فهم واستيعاب الكيفيات التي تتمّ بها حدوث ظواهر معينة؛
تبسيط وتفسير العلاقات القائمة بين مختلف متغيّرات موضوع دراسة (التابعة والمستقلة)، بعد توصيفها؛
يساعد على التحكّم الجيّد بموضوع البحث، من خلال مراعاة التسلسل العلمي في معالجة الأفكار المرتبطة به؛ (1)
يساعد الباحث على تنظيم وتوفير الجهد في العملية البحثية؛
تأكيد على الفهم الدقيق للموضوع عبر توصيفه وتفسيره للعلاقات القائمة بين مختلف عناصره؛
يساعد على اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف المتغيّرات الرئيسة والثانوية المؤثرة في تحديد مسار الظواهر محل
الدراسة؛
تبسيط موضوع البحث في تمثيل هندسي دقيق قابل للإستيعاب الفوري. (2)

(2): JEANATTE BERMAN AND ROBYN SMYTH, "CONCEPTUAL FRAMEWORK IN THE DOCTORAL RESEARCH PROCESS: A PEDAGOGICAL MODEL", VIEWED IN:2018/05/12. <http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/14703297.2013.809011#.updfi9lujuoL>.

(1): SUE SEFFELS, "WHAT IS THE MEANING OF CONCEPTUAL FRAMEWORK IN RESEARCH?", VIEWED IN:2018/05/12. <http://www.ehow.com/about-6664512-meaning-conceptual-framework-conceptual-framework-research-.html>.

(2): JEAMATTE BERNAR ANF ROBYN SMYTH, "CONCEPTUAL FRAMEWORK IN THE DOCTORAL RESEARCH PROCESS: A PEDAGOGICAL MODEL". VIEWED IN:2018/05/12. <http://www.Tandfonline.com/doi/abs/10.1080/14703297.2013.809011#.updfi9lujuoL>.

الفرع الثالث: أساليب وطرق بناء أطر العمل الصُّورية/المفاهيمية:

ليس هناك اتفاق أو إجماع بين الباحثين المهتمين بهذا الموضوع، عن الأساليب والطرق المثلى التي تُتبع في بناء "أطر العمل الصُّورية"؛ فكلُّ باحث ينحو في ذلك منحى خاص يتأسس على مدى اتساع أو ضيق نطاق اطلاعه على الموضوعات ذات الصلة بآليات ومنهجيات بناء "أطر العمل الصُّورية"، وخبرته في التعامل معها. ومن بين هذه الآليات، تلك التي طرحها "جوزيف جابرين" (JOSEPH JABAREEN) في مقاله الموسوم بعنوان: "BOUILDING A CONCEPTUALE FRAMEWORK : PHILOSOPHY, DEFINITIONS, AND PROCEDURE"؛ وهي:

الإطلاع الواسع على البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدِّراسة؛
تحديد وتسمية المفاهيم؛

تفكيك وتصنيف المفاهيم وفق علاقة بعضها ببعض الآخر؛

دمج المفاهيم في رسم بياني يوضِّح العلاقات القائمة بينها؛

التَّحَقُّق من صحة إطار العمل المفاهيمي، عبر اختباره ذهنيًّا؛⁽³⁾

وفي هذا المنحى؛ ترى "أنجيلا كوبر بريثوايت" (ANGELA COOPER BRATHWAITE) أنَّ صلاحية "أطر العمل الصُّورية" المُصمَّمة لدِّراسة الظواهر المختلفة (المادية وغير المادية)، تتأكَّد من خلال توفرها أو عدم توفرها على الشروط الأربعة التالية: شمولية المحتوى (COMPREHENSIVENESS OF CONTENT)، التَّطابق المنطقي، الوضوح المفاهيمي (CONCEPTUAL CLARITY). ومستوى معقول من التَّجريد (LEVEL OF ABSTRACTION).⁽¹⁾

وعلى العموم، فإنَّ الاجزاء التي تتكوَّن منها "أطر العمل الصُّورية" لا تنفك على أن تنحصر في عنصرين اثنين، هما:

أولاً: العنصر المفاهيمي (CONCEPTUAL ELEMENT)؛ الذي يحيل إلى منظومة العناصر المفاهيمية (الصُّورية) التي يتكوَّن منها "إطار العمل الصُّوري" (يرادف هذا العنصر البعد التركيبي الذي يحيل إلى البنية الصُّورية للنموذج العلمي).

ثانياً: العنصر النَّظري (THEORETICAL ELEMENT)؛ الذي يحيل بدوره إلى جملة النَّظريات التي تستند عليها "أطر العمل المفاهيمية" في عمليتي التَّوصيف والتَّفسير (تفسير العلاقات بين مختلف عناصره)، أو ما يعرف

(3): JOSEPH JABAREEN, "BOUILDING A CONCEPTUAL FRAMEWORK: PHILOSOPHY, DEFINITIONS, AND PROCEDURE, INTERNATIONAL JOURNAL OF QUALITATIVE METHODS", VOL.8,N°.4(2009),PP 49-62.

(1): ANGELA COOPER BRATHWAITE, "SELECTION OF A CONCEPTUAL MODEL: FRAMEWORK FOR GUIDING RESEARCH INTERVENTIONS", VIEWED IN:2018/05/12. <http://www.ispub.com/ijanp/6/1/8576#> (2002).

الدراسة النظرية للتغير في السياسة الخارجية: نحو إطار عمل صوري/ مفهوم جديد
أيضاً بـ: "الدلالة النظرية لإطار العمل الصوري/ المفاهيمي". فمن المقترضات الواجب توفرها في "أطر العمل المفاهيمية"
المعتمدة لدراسة الظواهر المختلفة؛ استنادها إلى النظريات المتعارف عليها في الحقل المعرفي الذي صُممت فيه (والأمر
يتعلق هنا بالنظريات الكلية لا الجزئية).

⊕ المطلب الثاني: أبرز "أطر العمل المفاهيمية" المعتمدة لدراسة التغير في السياسة الخارجية.
وخير مثال يمكن أن يستدل به في هذا السياق عن "أطر العمل الصورية" المعتمدة في دراسة ظاهرة "التغير في
السياسة الخارجية"؛ ذلك الذي استعان به "توماس نيكلاسون" (NICKLASSON TOMAS) في كتابه
الموسوم بعنوان: (REGIME STABILITY AND FOREIGN POLICY)
(CHANGE) لدراسة شكل، عوامل ومحددات التغير الذي طرأ على السياسة الخارجية الهنغارية في الفترة الممتدة
بين سنتي (1991/1954). وأيضاً "إطار العمل الصوري" الذي صممه "جاكوب غوستافسون" (JAKOB
GOSTAVSSON) لدراسة التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية السويدية خلال الفترة الممتدة بين
سنتي (1990/1945م) في كتابه الموسوم بعنوان: (THE POLITICS OF FOREIGN
POLICY CHANGE).

غير أنّ "إطار العمل الصوري" الذي صممه "نيكلاسون"؛ يعدّ الأكثر توظيفاً من قبل الباحثين مقارنةً بالذي
صممه "غوستافسون". وفيه يرى أنّ "أشكال/درجات التغير" (DEGREES OF CHANGE) التي قد
تطرأ على السياسة الخارجية للدولة ما، تنحصر في ثلاثة أشكال؛ الأول منها يُعرف بـ: "التكيف"
(ADJUSTMENT)، ويشير إلى التغير الثانوي أو التكتيكي العادي، الفرعي الذي قد يمسُّ مجال من مجالات
تفاعل الدولة على المستوى الدولي. في حين ينسحب الشكل الثاني من أشكال التغير إلى ما يسميه بـ: "الإصلاح"
(RESTRUCTURING)، والذي يُعتبر تغييراً متوسطاً مقارنةً بالأوّل؛ إلى جانب "إعادة البناء" كشكل ثالث
من أشكال التغير، وهو أكثر أشكال التغير تطرفاً حسب "نيكلاسون"؛ فهو تغيّر جذري يطرأ على مختلف العناصر التي
تتكوّن منها السياسة الخارجية لوحدة من الوحدات السياسية الدولية؛ من أهداف، وبرامج، واستراتيجيات وحتى

⊖ الشكل رقم "02": "يوضح مظاهر التغير في السياسة الخارجية وفق تحليلات (توماس نيكلاسون)"

⊖ مظاهر التغير في السياسة الخارجية:

● الأول: درجة التغير:

تكيّف (تغيّر ثانوي - فرعي -).

إصلاح (تغيّر متوسط).

إعادة بناء (تغيّرات جوهرية في البرامج، الأهداف، الإستراتيجيات و/أو التوجهات التولية [ككل]).

● [ثانياً] الإطار الزمني للتغير:

تغيّر تدريجي.

تغيّر سريع.

● [ثالثاً] مجال التغير:

تغيّر في المجالات الإنشائية الخمس [الثّالية]: (استقرار النظام، الأمن، السياسة الاقتصادية والتجارية، الهوية الوطنية، والإستقلال).

المستهدف [من] من التغيّر (دول أو فواعل أخرى تتأثر بشكل مباشر [بهذا] التغيّر) باعتبار [حالة] التكيّف/المواجهة،

الإستقلال/الإعتماد المتبادل، [إضافة لـ:] مستوى [الالتزام] [تجاه القضايا الدولية].

توجُّهها العام ككل. (1)

كما يرى أنَّ التغيُّرات التي تطرأ على السياسة الخارجية لدولة من الدول، قد تكون تغيُّرات سريعة تضطر من خلالها الدول إلى تبني نهج التغيير في فترة زمنية قصيرة؛ أو قد تحدث بشكل تدريجي، على نحو يستحيل معه ملاحظة التغيُّر ككل. وأنَّ هذه التغيُّرات لا تكون عفوية، وإنما يقف وراءها مجموعة من "العوامل المنتجة للتغيُّر" (PROMOTERS OF CHANGE) والمرتبطة بكل من البيئتين الداخلية والخارجية. وتعدُّ هذه العوامل في نظر "نيكلاسون"، مصادر الضُّغط التي تفرض على صناع القرار في الدولة التَّخلي عن التوجُّه القائم والإتجاه نحو تعديله أو تغييره لصالح توجُّه آخر يقاربه أو يختلف عنه بالكلية من جهة؛ أو الإستمرار على نفس التوجُّه مع تعديل انتقائي حسب الحاجة، على مستوى الأهداف، أو الإستراتيجيات، أو البرامج من جهة أخرى. (1)

الشكل رقم: "03" يوضح العوامل المنتجة للتغيُّر في السياسة الخارجية وفق تحليلات نيكلاسون". (بتصرف)

عوامل البيئة الخارجية المفسِّرة للتغيُّر في السياسة الخارجية:

تغيُّر على [مستوى] البنى الإقليمية (مثال: التكامل الإقليمي).
تغيُّر على [مستوى] البنى العالمية (و [على مستوى] الموقف الدولي للدولة [نفسها].
التَّهديدات الخارجية أو الصدمات [الدولية].

عوامل البيئة الداخلية المفسِّرة للتغيُّر في السياسة الخارجية:

إعادة البناء المحلي.
تغيُّر القائد السياسي.
التأييد البيروقراطي.
الأوضاع/الأحوال الاقتصادية [للدولة]، (أو التَّهديدات الداخلية المماثلة).

NICKLASSON, OP.CIT: P.47.

المطلب الثاني: إطار التحليل عبر المسار؛ الخاص بتحليل موضوع الدِّراسة.
أما فيما يتعلق بـ: "إطار العمل الصوري/المفاهيمي" الذي تم تصميمه في الدِّراسة، فهو عبارة عن توليفة مفاهيمية، تضمُّ في طياتها مجموعة من الخصائص والعناصر التي يقوم عليها كل من التُّموذج الذي طرحه "تشارلز هيرمان" لدراسة التغيُّر في السياسة الخارجية، و"إطار العمل الخاص" الذي صمَّمه "توماس نيكلاسون" لدراسة التغيُّر الذي طرأ على السياسة الخارجية الهنغارية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990/1954م، مع تعديل انتقائي له وفق ما يتوافق وخصوصية التطورات التي حدثت في حجم ونسبة تأثير متغيرات البيئتين الخارجية والداخلية للدول بعد

(1): NICKLASOON, OP CIT; PP 40-42.

(1): NICKLASOON, OP CIT; PP 44-48.

الدراسة النظرية للتغير في السياسة الخارجية: نحو إطار عمل صوري/ مفهومي جديد
الحرب الباردة. وكما الأطر المفاهيمية ككل؛ يتكوّن الإطار المفاهيمي الخاص بموضوع الدراسة من مجموعة من العناصر
المتراصة بعلاقات بينية، هي:

الفرع الأول: العنصر المفاهيمي (CONCEPTUAL ELEMENT):

يظنّ هذا العنصر كلاً من "العوامل/المتغيرات المنتجة للتغير" (PROMOTERS OF CHANGE) في السياسة الخارجية الأمريكية، والمربطة بكل من البيئتين الداخلية والخارجية. إلى جانب "أشكال التغير" المحتملة، و"عملية إقرار شكل التغير" كمرحلة وسطى بين "العوامل المنتجة للتغير" و"أشكال التغير".

◀ العنصر الأول: العوامل/المتغيرات المنتجة للتغير:

تشير إلى جملة العوامل المرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية التي من المحتمل أن تكون السبب أو الأسباب الرئيسة وراء التغير الذي طرأ على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مع اعتلاء "باراك أوباما" سدة الحكم في البيت الأبيض سنة 2008م. وأنّ تحديد هذه العوامل لم يكن بشكل اعتباطي، وإنما تمّ ذلك من خلال التتبع الدقيق لمختلف العوامل التي كان لها حضور كبير على الساحة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة، والممتدة بين سنتي 1990/2007م؛ سواءً كانت هذه العوامل/المتغيرات داخلية (مرتبطة بالبيئة المحلية) أو خارجية (مرتبطة بالبيئة الدولية)؛ والتي هي:

أولاً: المتغيرات المرتبطة بالبيئة الداخلية.

المشكلات المجتمعية: تمثل المشكلات المجتمعية أبرز الموضوعات التي نالت اهتمام صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية منذ وقت طويل، إذ يُعتبر العمل على تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الأمريكي والقضاء على البطالة، وتحسين نظام الصحة والتعليم؛ من الموضوعات التي يركز عليها الناجبون في كل ولاية جديدة، نظراً لصلتها وارتباطها الوثيق والمباشر بسلامة ورفاهية وضمان أمن وبقاء المواطن الأمريكي. إلى جانب "الجريمة المنظمة" التي تعدّ المشكلة الأمني العويص الذي يواجهه كل رئيس جديد إلى البيت الأبيض.

الأزمة المالية-الاقتصادية لسنة 2008م: فمختلف تحليلات الخبراء الدوليين المهتمين بالسياسة الخارجية الأمريكية مثلاً، يرون أنّ التغير الذي طرأ على سياستها الخارجية منذ اعتلاء "باراك أوباما" سدة الحكم في البيت الأبيض، هو انعكاس مباشر للانعكاسات السلبية التي تركتها الأزمة المالية لعام 2008م على اقتصادها الوطني، ما فرض بالضرورة على النخبة الحاكمة إعادة توجيه سياستهم الخارجية للتفرغ لإعادة بناء الاقتصاد الأمريكي.

الديون العامة (BPUBLIC DEBTS): سواءً تعلّق الأمر بالديون الحكومية (GOVERNMENT DEBT) المترتبة على الدولة أو بالديون السيادية (SOVEREIGN DEBT) -المستحقة على الولايات المتحدة من طرف الدول الأخرى والمنظمات الدولية المختلفة -.

حدود الصراع على السلطة بين مختلف التشكيلات السياسية والعسكرية القائمة داخل الدولة.

ثانياً: المتغيرات/العوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية.

تأثير التهديدات الأمنية اللامتماثلة (ASYMMETRIC THREATS): كالتغيرات المناخية وما تشكّله من تهديد دولي يستوجب حلول دولية مشتركة، أو انتشار الأمراض والأوبئة وأسلحة الدمار الشامل.

نط التفاعلات القائمة على المستوى الدولي؛ تعاون، صراع؛ وحجم انخراط الدول في هذه التفاعلات. حجم التبعية للدول الكبرى والمنظمات الدولية. القيود القانونية الدولية المفروضة على سلوك الدول؛ الانخراط في المعاهدات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف. طبيعة الإقتصاد الوطني للدولة، وحجم تبعيته للخارج.

◀ العنصر الثاني: أشكال التغير:

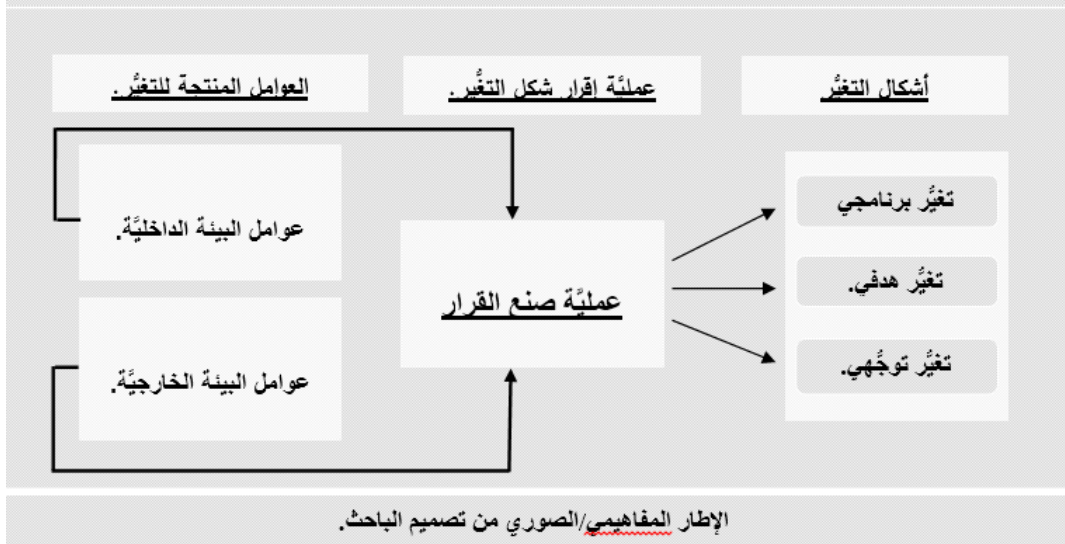
وفيما يتعلق بأشكال التغير المحددة في "الإطار الصوري/المفاهيمي" الخاص بالدراسة؛ فتوقفت عند الأشكال التي حددها "تشارلز هيرمان" في نموذج "تغيير المسار/CHANGING COURSE". إذ تعتبر الأشكال العامة التي تتمحور حولها مختلف التغيرات التي طرأت على السياسات الخارجية للدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001م دون استثناء. فالتغيرات التي تعرفها السياسات الخارجية للدول؛ قد تنحصر في الشكل الأول من أشكال التغير والمتمثل في "التغير الهدي"، الذي ينصرف في مفهومه إلى التغيرات التي قد تطرأ على الأهداف العامة والخاصة للدولة من الدول، أو "التغير البرنامجي" الذي يشير بدوره إلى التغيرات التي قد تعرفها أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدولة ما؛ إلى جانب التغير الثالث والموسوم بـ: "التغير التوجيهي"، الذي ينسحب إلى التغير في التوجه العام للسياسة الخارجية، والذي يظم أهداف وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية إلى جانب برامجها ككل.

◀ العنصر الثالث: عملية صنع القرار:

أما عن الطريقة التي تسلكها مسارات التغير؛ فتحدد وفق تقديرات صناع القرار، والتي تكون انعكاساً مباشراً للبيئة السيكلوجية/ النفسية لصناع القرار في الدول (إدراكاتهم وتوجهاتهم الفكرية، وتصوراتهم حول حجم تأثير التغيرات المرتبطة بالبيتين وانعكاسها على الأمن الوطني لدولهم). إلى جانب التأثير الكبير الذي تمارسه توجهات المدارس الفكرية المختلفة في وضع الرؤية الإستراتيجية للسياسة الخارجية؛ فالأمر الذي يميز السياسة الخارجية الأمريكية عن باقي السياسات الخارجية للدول الأخرى؛ أنها تسير في إطار مضبوط تحدده لها توجهات ومسلّمات المدرسة الفكرية التي ينتسب إليها أفراد الإدارة الحاكمة، على نحو ما كانت عليه السياسة الخارجية الأمريكية في فترة حكم "بوش الابن"، أين سيطرت عليها أفكار "المدرسة المحافظة الجديدة".

الفرع الثاني: العنصر النظري (THEORITICAL ELEMENT):

فإذا كان "العنصر المفاهيمي" لـ: "إطار العمل الصوري" المحدد في الدراسة، ينصرف إلى جملة العناصر والمفاهيم المكوّنة للإطار في شكله التركيبي/الصوري. فإنّ العنصر النظري للإطار؛ ينصرف إلى جملة أو مجموع النظريات التي يستند عليها في عملية التحليل. والتي تتحدّد على مستوى "العوامل/التغيرات المنتجة للتغير" من البيتين الداخليّة والخارجيّة (النظرية الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة) من جهة، وفي "عملية صنع قرار التغير" عبر تأثير التوجهات الفكرية وتصورات صناع القرار (النظرية البنائية) من جهة أخرى.



خاتمة:

ومن خلال كل ما تقدّم بيانه في متن هذا الفصل؛ يمكننا القول، أن الإعتماد على توظيف "النماذج العلمية" المتداول استعمالها في دراسة "تغير السياسة الخارجية" لأية دولة من دول منظومة العلاقات الدولية المعاصرة دون إخضاعه لتعديل، أمر يستحيل معه توقع نتائج دقيقة؛ لارتباطها بعناصر محدّدة من المتغيرات التي قد لا يكون لها نفس التأثير من دولة لأخرى. فتأثير متغيرات معينة في سياسة دولة صغيرة الحجم والقوة، ليست نفسها في دولة أخرى كبيرة الحجم والقوة. لذا؛ فعادةً ما يُلجئ عند "دراسة التغير في السياسة الخارجية" لدولة ما، إلى استعمال "إطار العمل المفاهيمي" (CONCEPTUAL FRAMEWORK) الذي يتكفّل الباحث نفسه بتصميمه؛ على نحو ما فعل كل من "توماس نيكلاسون" (TOMASS NIKLASSON) و"جاكوب غوستافسون" (JAKOB GOSTAVSSON) في كتابهما.

أمّا عن "إطار العمل الصوري/المفاهيمي" الذي تمّ تصميمه؛ فهو عبارة عن "توليفة مفاهيمية" يظّم في طياته عناصر من "إطار العمل المفاهيمي" الذي طرحه "نيكلاسون" في دراسته للتغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية الهنغارية في الفترة الممتدة بين سنتي (1956-1994م)، و"نموذج تعديل المسار" (CHANGING COURSE MODEL) لـ: "تشارلز هيرمان" سنة 1990م؛ والذي يعتبر من أبرز "النماذج العلمية" المعتمدة لدراسة "تغير السياسة الخارجية" على الإطلاق. لذا، فإنّ الإطار المصمم في الدراسة، محاولة لتجاوز أوجعه القصور الموجودة في النماذج التقليدية، وهو بهذا التقديم يضمّ ثلاثة عناصر رئيسة: العنصر الأول؛ يتمحور حول

"العوامل/المتغيرات المنتجة للتغير"، والتي حُدِّدت في كل من متغيّرات البيئة الداخليّة والخارجيّة. أمّا العنصر الثاني؛ فيستعرض "أشكال التغير" التي من المُحتمل أن يندرج ضمنها التغير الذي عرفته السياسة الخارجية الأمريكية، وهي (التغير الهديفي-**GOAL CHANGE**، التغير البرنامجي-**PROGRAME CHANGE**، التغير التوجّهي-**ORIENTATION CHANGE**)-؛ إلى جانب "عملية إقرار شكل التغير" كمرحلة وسطى بين العنصرين.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب باللغة العربية:

- الخزرجي ثامر كامل محمد. النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة . الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004م.
- الزغبى موسى. دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي. دمشق: منشورات إتحاد كتاب العرب، 2001م.
- الهزائمى محمد عوض. قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن آت . الأردن: د.د.ن، 2005.
- بوقارة حسين. السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2012م.
- جوفر روبرت وأليستار إدواردز. المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة سمير عبد الرحيم الجليبي. بيروت: الدار العربيّة للموسوعات، 1999م.
- جونس لويد. تفسير السياسة الخارجية، تر: محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم. الأردن: عمان شؤون المكتبات وجامعة الملك سعود، 1989م.

الدراسة النظرية للتغير في السياسة الخارجية: نحو إطار عمل صوري/ مفهومي جديد
فرج أنور محمد. نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة. السليمانية: مركز
كرديستان للدراسات الإستراتيجية، 2007م.
عارف نصر محمد. إستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي- النظرية- المنهج. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر
والتوزيع، 2002م.

سليم محمد السيد. تحليل السياسة الخارجية. مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1998م.
شلي محمد. منهجية البحث العلمي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997م.
هينغتون صامويل. الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب. القاهرة:
مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993م.
مصباح عامر. معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، 2005م.
ميرل مارسيل. سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافة. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986م.
المواقع باللغة العربية:

إبن الجزائر، "تلخيص مسألة العلم بين الحقيقة والنمذجة"، شوهدي في: 2018/05/10م، في:
<http://www.drikimo.com/vb/showthread.php?t=206267>.
الغماري وحيد، "أبعاد النمذجة"، شوهدي في: 2018/05/10م، في: [http://www.bsalemmed.com/Over-](http://www.bsalemmed.com/Over-blog/Com/article-50993270.html)
[blog. Com/ article- 50993270. html](http://www.bsalemmed.com/Over-blog/Com/article-50993270.html)
الغنطاسي رشيد، "العلم بين الحقيقة والنمذجة"، شوهدي في: 2018/05/10م، في:
[post-html http://www.raslan2010.blogspot/2011/06/blog-](http://www.raslan2010.blogspot/2011/06/blog-post.html)
قمودي إبراهيم، "البعد التركيبي للنمذجة النسقية"، شوهدي في: 2018/05/10م، في:
[http://www.mineve](http://www.mineve.Org/imdex.php?option=com_content&task=view&id=158&itemid=101)
[= view & id = 158 & itemid = 101](http://www.mineve.Org/imdex.php?option=com_content&task=view&id=158&itemid=101)

المراجع باللغة الإنجليزية:
أولاً: الكتب:

CHANGEUX JEAN PIERRE. MODEL ET MEMOIRE . PARIS: EDITION
BIDON, 1988.
C.KELMAN HERBERT. INTERNATIONAL BEHAVIOUR: A SOCIAL
PSYCHOLOGICAL ANALYSIS, NEW YORK: HALT & RINEHART AND
WINSTON, 1966.
C. SNYDER RICHARD ET AL. FOREIGN POLICY DECISION MAKING.
NEW YORK: FREE PRESS OF GLENCOE, 1962.
D. WILLIAMS PAUL ET AL. SECURITY STUDIES AN INTRODUCTION.
LONDON: ROUTLEDGE TAYLOR, 2008.
J.HOLSTI KALEVI. INTERNATIONAL POLITICS: A FRAMEWORK FOR
ANALYSIS. NEW JERSEY: PRENTICE HALL INC, 1967.

GUSTAVSSON JAKOB. THE POLITICS OF FOREIGN POLICY CHANGE: EXPLAINING THE SWEDISH REORIENTATION ON EC MEMBERSHIP. SWEDEN: LUND UNIVERSITY PRESS, 1998.

M. HUDSON VALERIE. FOREIGN POLICY ANALYSIS: CLASSIC AND CONTEMPORARY THEORY. USA: ROWMAN AND LITTLEFIELD; 2007.

NIKLAASON TOMAS. REGIME STABILITY AND FOREIGN POLICY CHANGE: INTERACTION BETWEEN DOMESTIC AND FOREIGN POLICY IN HUNGARY 1956-1994. SWEDEN: STUDENT LITTERATUR, 2006.

المقالات:

A.SALDWIN DAVID. " THE CONCEPT OF POWER, REVIEW OF INTERNATIONAL STUDIES", VOL.23 (1997).

D. PUTNAM ROBERT. "DIPLOMACY AND DOMESTIC POLITICS: THE LOGIC OF TWO LEVEL GAMES"; INTERNATIONAL ORGANIZATION JOURNAL; VOL. 42, NO. 3(SUMMER 1988) .

E HAGEN EVERETT. " ANALYTICAL MODELS IN THE STUDY OF SOCIAL SYSTEMS", AMERICAN JOURNAL OF SOCIOLOGY, VOL. 67, N°.2 (SEPTEMBER 1961) .

F. HERMANNE CHARLES. "CHANGING COURSE: WHEN GOVERNMENT CHOOSE TO REDIRECT FOREIGN POLICY", INTERNATIONAL STUDIES QUARTERLY, VOL.34, N°.1 (MARCH 1990).

JABAREEN JOSEPH. "BOUILDING A CONCEPTUAL FRAMEWORK: PHILOSOPHY, DEFINITIONS, AND PROCEDURE, INTERNATIONAL JOURNAL OF QUALITATIVE METHODS", VOL.8,N°.4(2009).

QUAYES MIJARUL. "WHETHER THE STATE? PRESSURES FROM ABOVE, BELOW AND THE FLANK", IDENTITY; CULTURE AND POLITICS, VOL. 10, N°.1(JULY 2009).

M. HUDSON VALERIE. "FOREIGN POLICY ANALYSIS: ACTOR SPECIFIC THEORY AND THE GROUND OF INTERNATIONAL RELATIONS", MERSHON INTERNATIONAL STUDIES REVIEW, VOL. 39, NO.2, OCT 1995; PP 209–238.

N. ROSENAU JAMES. "COMPARATIVE FOREIGN POLICY: FAD, FANTASY, OR FIELD?", INTERNATIONAL STUDIES QUARTERLY, VOL.12, N°3 (SEPTEMBER 1968).

مواقع الأنترنت:

COOPER BRATHWAITE ANGELA. "SELECTION OF A CONCEPTUAL MODEL: FRAMEWORK FOR GUIDING RESEARCH INTERVENTIONS". VIEWED IN:2018/05/12; IN: <http://www.ispub.com/ijanp/6/1/8576#> (2002).

SOMMESTED GUNNAR. "SOME NOTATIONAL TOOLS FOR FORECASTING AND MODEL BUILDING IN THE SOCIAL SCIENCES". VIEWED IN:2018/05/12; IN: <http://www.sommested.Com/text/misc/notational-tools.Htm>.

DOUGLAS C. ENGELBART. "AUGMENTING HUMAN INTELLECT: A CONCEPTUAL FRAMEWORK". VIEWED IN:2018/05/12; IN: 1962 D C. ENGELBART". <http://www.1962paper.org/web.html>.

SEFFELS SUE. "WHAT IS THE MEANING OF CONCEPTUAL FRAMEWORK IN RESEARCH?". VIEWED IN:2018/05/12; IN: [http://www.ehow.com/about-6664512-meaning-conceptaul framework-conceptual framework-research-.html](http://www.ehow.com/about-6664512-meaning-conceptaul-framework-conceptual-framework-research-.html).

BERNAR JEAMATTE ANF SMYTH ROBYN. "CONCEPTUAL FRAMEWORK IN THE DOCTORAL RESEARCH PROCESS: A PEDAGOGICAL MODEL". VIEWED IN:2018/05/12; IN: <http://www.Tandfonline.com/doi/abs/10.1080/14703297.2013.809011#.updfi9lujuoL>.

"THE NEW YORK TIMES BOOK REVIEW: BACK ISSUES".VIEWED IN:2018/05/12; IN: <https://www.nytimes.com/2014/07/29/books/review/the-new-york-times-book-review-back-issues.html?action=click&contentCollection=review®ion=supplemental&module=books-info-for-front&contentPlacement=7&pgt ype=sectionfront>.